



جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

دور الرقابة في توجيه سياسات التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: رسم السياسات العامة

إشراف الدكتور:

- فلة بن جيلالي

من إعداد الطالبة:

- عائشة عمروش

لجنة المناقشة	
رئيساً	بن مرار جمال
مشرفاً ومقرراً	فلة بن جيلالي
عضواً مناقشاً	عبد الرزاق بن حليلة

شكر و عرفان

مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أشكر الله تعالى الذي أمانني ووفقني ومنحني الرشد والثبات
في انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أشكر الأساتذة بن جيلالي فلة جزيل الشكر والتقدير على
قبولها بالإشراف على هذه المذكرة، وما قدمته لي من نصائح
وإرشادات قيمة لانجاز هذا العمل.

وأشكر كل أساتذة العلوم السياسية وكل من كان له الفضل في
إتمام هذا العمل.

إهداء

إلى كل من لي كان سندا في حياتي إلى والديا الكريمين

حفظهما الله وأطال في عمرهما.

والى دفةء البيت وسعادته إخوتي وأخواتي.

إلى كل من كانت له لمسة في مشواري الدراسي.

إلى كل من يكن لي الحب والاحترام أهدي ثمرة جهدي

هذه.

عائشة

خطة الدراسة

خطة الدراسة

الفصل الأول: التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية.

المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية.

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: الدور التنموي للولاية والبلدية في التنمية المحلية.

المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للرقابة.

المبحث الأول: مفهوم الرقابة.

المطلب الأول: تعريف الرقابة.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة.

المطلب الثالث: أهمية الرقابة.

المبحث الثاني: العملية الرقابية.

المطلب الأول: أساليب الرقابة.

المطلب الثاني: خطوات العملية الرقابية.

المطلب الثالث: خصائص وشروط النظام الرقابي الجيد.

الفصل الثالث: الرقابة والتنمية بولاية عين الدفلى.

المبحث الأول: بطاقة تقنية حول ولاية عين الدفلى.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لولاية عين الدفلى.

المطلب الثاني: إمكانيات الولاية.

المطلب الثالث: أهم الانجازات المحققة على المستوى الولاية.

المطلب الرابع: معوقات وعراقيل التنمية المحلية بولاية عين الدفلى.

المبحث الثاني: رقابة الممارسة على الولاية.

المطلب الأول: أجهزة رقابة على الولاية.

المطلب الثاني: المجلس الشعبي الولائي كآلية للرقابة على الولاية.

المطلب الثالث: الرقابة على الولاية آلية لتفعيل التنمية المحلية.

مقدمة

تعتبر عملية إحداث التنمية على المستوى المحلي هدفا تسعى كافة الدول لتحقيقه نظرا لما يكتسب من أهمية من خلال وضع خطط وسياسات اقتصادية ومالية تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إن تحقيق التنمية يتطلب توفر شروط من أهمها المشاركة الواسعة للمجتمع، توفير الوسائل المادية و البشرية وان تكون نابعة من الواقع المجتمعي.

تجسيدا لهذا الدور وتحقيقا لأهداف التنمية ارتفعت التنمية المحلية بعملية الرقابة لمتابعة هذه البرامج والسياسات والخطط، باعتباره أن الرقابة هي نشاط منظم يهتم بالإشراف والمتابعة وقياس الأداء على الخطط الموضوعة قصد اكتشاف مواطن الضعف والخلل لعلاجها وتقويمها، يتضح أن هناك ضرورة ماسة وملحة لممارسة أنشطة الرقابة باستمرار وفي مختلف الأوقات والأزمنة، لتنفيذ برامج وسياسات التنمية المحلية.

كما أن نجاح برامج التنمية المحلية يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الانحراف والفساد، والعمل على توجيه هذه السياسات بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وهي أهداف تسعى الرقابة لتحقيقها. كذلك فإن عملية اتخاذ القرارات التنموية تنطوي على عملية مفاضلة بين عدة بدائل لاختيار أفضلها، وهي بذلك تحتاج إلى معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة لاتخاذها مثل هذا القرار الذي تعمل الرقابة على توفيرها، ومن هنا نشأ الارتباط الوثيق بين الرقابة باعتبارها عنصر أساسي في توفير البيانات والمعلومات وبين عملية اتخاذ القرارات التنموية المستخدمة لهذه البيانات والمعلومات للوصول إلى قرارات فاعلة تحقق الأهداف التنموية المخططة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تعزيز التنمية المحلية من خلال اعتماد أدوار جديدة للجماعات المحلية في تحضير و مراقبة البرامج التنموية من خلال تمكّنها من إنجاز المشاريع التي تلي حاجات المواطنين وتعبر عن أولوياتهم وطموحاتهم.

من أجل كشف العلاقات بين الرقابة وأثرها في التنمية المحلية سندرس دور الرقابة كآلية لتوجيه سياسات التنمية المحلية على المستوى ولاية عين الدفلى.

سبب اختيار الموضوع يعود إلى الأسباب الآتية:

من الأسباب الذاتية في اختيار هذا الموضوع هي الرغبة في دراسة هذا النوع من المواضيع التي تجمع بين الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي، خاصة وأنه موضوع يدخل ضمن مجال تخصصنا واطلعنا السابقة عليه.

أما الأسباب الموضوعية فهي محاولة إظهار العلاقة بين الرقابة والتنمية المحلية. معرفة كذلك واقع التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى والإنجازات المحققة على المستوى الولاية وأثر الرقابة على ذلك.

تنبع أهمية الموضوع من خلال الاهتمام بالجانب الرقابي كون عملية الرقابة ذو فعالية كبيرة تساهم في تقييم الأداء وتقف عند مجمل نقاط الضعف والاختلالات وتعمل على تصويبها ومعالجتها ضمانا للسير الخطط الموضوعية والأهداف المسطرة.

وبالتالي فان تفعيل جانب الرقابة على السياسات التنمية المحلية يؤدي إلى الانجاز الفعلي والحقيقي لبرامج وخطط وسياسات التنمية المحلية، وضمان لتجاوز العراقيل والمشاكل التي تعيق سير العملية التنموية.

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

التعرف على الرقابة وسياسات التنمية المحلية وتقديم إطار مفاهيمي لكل منهما. دراسة ومعرفة واقع التنمية المحلية في الجزائر، وإبراز كذلك مكامن العلاقة بين الرقابة والتنمية المحلية. إبراز أهم الإنجازات التنموية المحققة في ولاية عين الدفلى وتحديد المعوقات التي تواجهها الولاية في تحقيق التنمية المحلية.

محاولة أيضا إثراء مكتبة الجامعة خاصة مكتبة العلوم السياسية بمعلومات جديدة.

الحدود المكانية قمنا بدراسة موضوع دور الرقابة في توجيه سياسات التنمية المحلية في الجزائر تحديدا

بولاية عين الدفلى.

من أجل معرفة دور وأهمية الرقابة في توجيه سياسات التنمية المحلية، وواقع العملية التنموية في الجزائر

بشكل عام وفي ولاية عين الدفلى بشكل خاص، نقوم بطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الرقابة في تفعيل وتوجيه سياسات التنمية المحلية؟ ومنه ما هو واقع التنمية المحلية في

ولاية عين الدفلى؟.

انطلاقا من التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالي:

ما المقصود بالرقابة وما هي أساليبها؟

ما هي ركائز التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى؟

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكن إجمال فرضيات الدراسة فيما يلي:

كلما كانت الرقابة أكثر فاعلية واستمرارية وبأكبر قدر من الكفاءة والدقة، كلما كانت سياسات التنمية المحلية أكثر فعالية وواقعية.

حظيت التنمية المحلية بولاية عين الدفلى باهتمام واسع تجسد ذلك في البرامج التنموية المختلفة، التي ساهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان ولاية عين الدفلى. لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بموضوع الدراسة.

دراسة كمال بودانة شعباني حول أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية⁽¹⁾، حيث تناول من خلاله مجموعة من النقاط حول الرقابة الإدارية طبيعتها وتطورها، أنواعها وسائلها أهدافها وأهميتها والتنمية المحلية من خصائص وركائز وأهداف وأبعاد وإبراز أثر الرقابة على التنمية المحلية ببلدية حاسي بجيج كنموذج. خلصت هذه الدراسة إلى أن تفعيل الرقابة على المستوى المحلي هو أساس التنمية الشاملة باعتبار التنمية المحلية نشاط يستهدف تلبية حاجات المواطنين على المستوى المحلي والتي تستدعي مشاركة الأفراد أنفسهم في العملية التنموية، والرقابية أهم شرط تتحقق من خلاله التنمية المحلية.

الدراسة الثانية والتي قامت بها حفصة تلي بعنوان دور الرقابة الشعبية في تفعيل الإدارة الإقليمية⁽²⁾، حيث تناولت من خلالها مجموعة من المفاهيم حول الرقابة الشعبية والرقابة الإدارية والسياسية، كما تناولت هذه الدراسة ما هيبة الإدارة الإقليمية، والتي خلصت فيها أن الرقابة بمختلف صورها وآلياتها هي الأساس في كشف التجاوزات وتقويم أعمال الإدارة.

الدراسة الثالثة هي دراسة شويح بن عثمان بعنوان دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية⁽³⁾، تناول من خلالها النظام القانوني للجماعات المحلية ونظم إدارتها في الجزائر، كما تطرق فيه إلى التنظيم الإداري للولاية والبلدية، وأدوار هذا التنظيم في التنمية المحلية، بالإضافة إلى تطرقه إلى الدور التنموي للبلدية مظاهره آلياته وتطبيقاته.

¹ كمال بودانة شعباني، (أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بجيج، الجلفة)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

² حفصة تلي، (دور الرقابة الشعبية في تفعيل الإدارة الإقليمية)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصد مرياح، ورقلة، 2013-2014.

³ شويح بن عثمان، (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية يكون عبر توفير كل الوسائل التي تمكنها من أداء مهامها، وأن افتقار الجماعات المحلية إلى الموارد المالية يضعف أجهزتها المحلية مما يجعلها خاضعة وتابعة للسلطة المركزية لتخليصها من هذا العجز.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج تتمثل فيما يلي:

المنهج الوصفي: يعتبر المنهج طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للحصول على أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة⁽⁴⁾، وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام هذا المنهج من اجل إظهار مختلف الجوانب المرتبطة بالرقابة والتنمية المحلية المتعلقة بالمفاهيم النظرية وتحليلها.

منهج دراسة حالة: يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها⁽⁵⁾.

تم استخدام هذا المنهج لتقريب الدراسة أكثر وربطها بالواقع من أجل ذلك القيام بدراسة تطبيقية لفهم الدور الفعلي للرقابة على التنمية المحلية.

المنهج الإحصائي: هو المنهج الذي يعتمد على الأرقام والرموز والبيانات في دراسة الظاهرة، وقد اعتمدنا على هذا المنهج في هذه الدراسة ونظرا للارتباط الموضوع بالواقع كان لا بد من تقديم أرقام ومعطيات وإحصائيات واقعية حقيقية تساعد في دراسة الموضوع، لهذا اعتمدنا على المنهج الإحصائي.

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وقد تناولت:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى التنمية المحلية وهذا من خلال مبحثين الأول بعنوان مفاهيم عامة

حول التنمية المحلية حيث احتوى على تعريف التنمية المحلية، وخصائصها وركائزها.

أما المبحث الثاني فقد تناول التنمية المحلية في الجزائر حيث خصص هذا المبحث لدراسة الدور التنموي

للولاية والبلدية في التنمية المحلية وبرامج التنمية المحلية في الجزائر ومعوقاتها كذلك العلاقة بين الرقابة والتنمية.

⁴ عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،

ص139.

⁵ محمد شليبي، ، المناهج المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم ، الاقترابات، الأدوات)، الجزائر: 1997، ص87.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي والذي تضمن مبحثين، خصص المبحث الأول لتحديد مفهوم الرقابة مركزين على مفهومها وأنواعها وكذا تبيان أهميتها، وفي المبحث الثاني فقد تناول العملية الرقابية، عبر تبيان أساليبها وخطواتها وكذا خصائص وشروط النظام الرقابي الجيد.

الفصل الثالث: خصص الفصل الثالث لدراسة الرقابة والتنمية المحلية على مستوى ولاية عين الدفلى، وتضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان بطاقة تقنية حول ولاية عين الدفلى، وإمكانيات الولاية وأهم الانجازات المحققة على المستوى الولاية وكذلك عراقيل التنمية المحلية لولاية عين الدفلى، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الرقابة الممارسة على الولاية تم التطرق فيه إلى أجهزة الرقابية على الولاية، والمجلس الشعبي الولاى كآلية للرقابة على الولاية، والرقابة على الولاية آلية لتفعيل التنمية المحلية.

الرقابة: هي قياس وتصحيح انجاز المرؤوسين للتأكد من أهداف المنظمة والخطط التي صممت لبلوغها قد تمت⁽⁶⁾.

التنمية: هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من المتغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي⁽⁷⁾.

التنمية المحلية: هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، وضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية⁽⁸⁾.

تصادف انجاز أي دراسة أو مبحث مجموعة من الصعوبات، ومن العراقيل والصعوبات التي صادفت انجاز هذه الدراسة فلخصها في النقاط التالية:

ضيق الوقت نظرا أن الدراسة محددة بوقت معين ولا يجوز تجاوزه.

صعوبة الحصول على المعلومات خاصة تلك المرتبطة بالدراسة التطبيقية في مجال التنمية المحلية وسيتها.

صعوبة التعامل مع المراجع الأجنبية.

⁽¹⁾ زاهر عبد الحليم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، عمان: دار الولاية، ط1، 2009، ص35.

(2) حيزي خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية(البناء الاجتماعي للمجتمع)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص19.

⁸ سعد الدين عبد الجبار، شتات ، التنمية المستدامة محصلة حتمية لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص123.

الفصل الأول

التنمية المحلية

موضوع التنمية المحلية من المواضيع الهامة التي تهتم بها مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة، ومسألة التنمية المحلية جاءت مع زيادة الاهتمام بالتجمعات المحلية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الشاملة. عبر تضافر الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية المحلية في تحقيق التنمية، بإشراك مختلف الفواعل في العملية التنموية، بالاعتماد على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال البرامج والمشاريع التنموية المختلفة التي تبني على أساسها التنمية المحلية.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل معالجة بعض جوانب التنمية المحلية من خلال التطرق إلى مفاهيم حول التنمية المحلية وإعطاء بعض خصائص ومميزات التنمية المحلية. وإبراز أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية كمبحث أول وأما في المبحث الثاني سنتطرق إلى التنمية المحلية في الجزائر عبر إبراز الدور التنموي للجماعات المحلية ومختلف برامج ومشاريع التنمية المحلية في الجزائر والمعوقات التي تحول دون تجسيد التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.

لم يعد يرتبط مفهوم التنمية المحلية على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات جذرية في مختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، وقد تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كأداة ووسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة⁽¹⁾. وتعتبر التنمية المحلية عملية مخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، والتي تعتمد أكثر على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع.

وبالتالي أصبحت التنمية المحلية عملية مهمة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية والرفي بجياة الأفراد وتحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف المجالات.

لذلك سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب في المطلب الأول سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، وفي المطلب الثاني سنتناول خصائص التنمية المحلية، أما المطلب الثالث سنتطرق فيه إلى ركائز التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية سنتطرق أولاً إلى تحديد مفهوم التنمية بشكل عان، ثم يليها مفهوم التنمية المحلية.

- أولاً: تعريف التنمية.

لغة: تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة تعني الزيادة في الكم الأشياء أو كيفها ونوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع، نما المال، أي زاد.

- أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن هناك ما لا يحصى من التعريفات، فبعضهم يعرف التنمية بأنها: التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التعبير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها.⁽²⁾

(1) عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: دار جامعة الإسكندرية، 2001، ص12.

(2) عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دمشق: دار القلم، ط1، 1999، ص9.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية.

ومن بين تعاريف التنمية المحلية نذكر ما يلي:

يعرف الدكتور فاروق زكي: " التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي، أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. (1)

في اللغة الإنجليزية التي التغير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.

1-2- اصطلاحا: التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي. (2)

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوي المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطر في الاستثمار، كما تعمي التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم.

الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب". (3)

أما فيما يخص تعريف التنمية المحلية فقد تنوعت وتعددت التعاريف بشأنها ومن بين تعاريف التعاريف المحلية نورد ما يلي:

تعرف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا

(1) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987، ب ط، ص 49.

(2) يمينة طالي، (الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة: ولاية البيض)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016، ص 38.

(3) طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001، ص 15.

من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة وكاملة".⁽¹⁾

وهذا يعني أن التنمية المحلية من خلال هذا التعريف هي تكاتف مختلف الجهود الشعبية والحكومية ويتضافر هذه الجهود لتحقيق في تعريف آخر تعرف التنمية المحلية على أنها: "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية".⁽²⁾

تعرف كذلك على أنها: "عملية بواسطتها تحقق تعاون فعال للارتقاء بمختلف مستويات التجمعات والوحدات لتحسين نوعية الحياة لسكان المنطقة".⁽³⁾

- كما يعرف الأستاذ موراي روس التنمية المحلية بأنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه وترتيب هذه الحاجيات والأهداف وفقا لأولوياتها مع إكراه الثقة والرغبة في العمل مقابل تلك الحاجيات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد لروح التعاون والتضامن في المجتمع".⁽⁴⁾

- وتعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها: العمليات التي تستهدف توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات ومساعدتها على الإسهام الفعال في التقدم والرفي".⁽⁵⁾

في تعريف آخر للتنمية المحلية هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".⁽⁶⁾

(1) عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص13.

(2) أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة،: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986، ب ط، ص15.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ب ط، ص95.

(4) أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة، 2002، ب ط، ص303.

(5) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص8.

(6) عبد النور ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتدقيق التنمية الشاملة، الجزائر، جامعة عنابة، قسم العلوم السياسية، ص5.

وبالتالي فالتنمية المحلية هي عملية تشاركية تشترك فيها الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية لأفراد المجتمع المحلي ن للرفي بالحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية عبر الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية. وتعرف كذلك أنها عملية تنوع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها. (1)

ويعرفها الأستاذ آرثر دوننهام (Arthur.Dunham) بأنها: نشاط منظم بغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية. (2)

نستخلص في الأخير من خلال هذه التعاريف وكتعريف إجرائي للتنمية المحلية بأنها مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والثقافية في المجتمع المحلي، بلدية أو ولاية، والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية إقامة للتنمية الوطنية الشاملة. (3)

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية.

تتسم عملية التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:

1) عملية عامة: تهتم برامج ومشاريع التنمية المحلية بجميع السكان ليس بفتة على حساب فئة أخرى أو جماعة أو هيئة معينة، بل هي موجهة لفائدة عامة المواطنين، بغض النظر عن من ساهم وشارك في إعدادها وخططها وتنفيذ وتوجيه ومراقبة برامجها وتمويل مشاريعها، أي تكون عامة في فائدتها وليس في إعدادها وتنفيذها، تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والعائد.

(1) Xavier greffe, le développement local ,Edition l'Aube ,Bibliothèque des territoires, Gémenos,2002,p231.

(2) فضيلة لبصيرة، (الاعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية)، - قسنطينة-3، - جامعة صالح بوندير، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2017، العدد 47، ص52.

(3) فضيلة خلفون، (دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر)، جامعة قسنطينة3، مجلة الباحث للدارسين الأكاديميين، العدد10، جانفي 2017، ص443.

- (2) عملية ارتقائية: ارتقاء مستمر نحو الأفضل حيث يفضي كل مستوى بتحقيق إلى طموح جديد لمستوى أعلى والانتقال من حالة إلى حالة أخرى بما يفرض الاستمرارية والاستدامة واتساع نطاق التنمية المحلية من جيل إلى جيل.⁽¹⁾
- (3) عملية هادفة: فهي تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها، بحيث تتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، ولا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات، فإن عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها لن تتحقق.⁽²⁾
- (4) عملية علمية: التنمية المحلية ليست عشوائية، بل تقوم على أسس علمية ومدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث تتحدد على ضوءها مدخلات عمليات التنمية، ومن ثم المخرجات والنواتج المتوقع بلوغها.
- (5) ايجابية: ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشئ ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى، أو مستوى معين إلى مستوى جيد.⁽³⁾
- (6) عملية مستمرة: ومن أهم عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية.
- (7) تفعيل برامج تنموية حسب الاحتياجات: بمعنى مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع حاجات ومطالب الأفراد والمتمثلة في الحاجيات البيولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا على أساس وضع خطط من قبل الحكومة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع، فالمجتمعات المحلية تختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث تكون لكل منها خصوصياته الثقافية، ولا بد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات، حسب الأولويات، حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة.⁽⁴⁾
- (8) التنسيق: ينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون وتضافر الأجهزة في خدمة المجتمع، وهذا حتى لا تكون مشاريع وبرامج التنمية متكررة أو

(1) أحمد شريفي، (دور الجامعات الاقليمية في تدقيق التنمية المحلية في الجزائر)، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 03، 2009-2010، ص23.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص73.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص74.

(4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص76، 77.

متناقضة أو متداخلة، مما يبعثر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات، مما يشنت الجهود الحكومية والشعبية وبالتالي فشل مجهود التنمية. (1)

9) **عملية ديمقراطية:** تتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة بالرأي والفعل في جهود التنمية على أساس القبول والإقناع وتكافؤ الغرض، وفي سياق يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها، الأمر الذي يجعل برامجها تشمل مشاريع تتكفل بإشباع وتلبية الاحتياجات التي يشعر ويرغب بها سكان المجتمع، وعدم فرض برامج من خارج مجتمعهم، فهي أساسا تعتمد على الديمقراطية وتمكين الأفراد بأنفسهم من تجسيد أفكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على أوسع نطاق، وإتاحة الفرص للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية. (2)

10) فمدخلات التنمية متغيرة، ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغير وأهداف التنمية ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل، فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى.

11) **عملية تساهمية:** تقوم التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية سواء كانت بشرية أو مادية، أي يقوم بها أفراد المجتمع المحلي حيث تعتمد عملية التغيير التنموي على أساس المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم بتوظيف الموارد المحلية المتاحة. (3)

12) **عملية متكاملة وشاملة:** ويعنى ذلك تناول قضية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثير في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية.

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص78.

(2) أحمد شريفي، المرجع السابق، ص 16.

(3) أحمد شريفي، نفس المرجع، ص 17.

أما عملية التكامل تكون عبر تكافل الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين، والعمل بروح الفريق بين جمع العاملين في مجال التنمية سواء كانوا رسميين أم شعبيين.

وكذلك تكامل في مشروعات برامج التنمية المحلية المختلفة.

إذ لا بد من مواجهة مشكلات المواطنين بخطة متكاملة مدروسة، وذلك حتى لا تكون التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة.⁽¹⁾

1. **عملية تشاركية:** يجب أن تستهدف برامج التنمية المحلية إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل، وذلك عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية، فالمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة، فجهود تراكيبيها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أما التحديات والتغيرات المفروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.⁽²⁾

2. **الاعتماد على الموارد المحلية:** فإنه يجب الاعتماد على الموارد والطاقات المادية والبشرية، وتدعيم الجهود الذاتية بالجهود الحكومية الفعالة، لان التنمية المحلية لا تحقق فقط بالموارد المادية أو بالجهود الحكومية وحدها، وإنما يجب تتضافر مختلف الجهود من جانب الحكومة والمجتمع المحلي عبر استغلال الأمثل لهذه الموارد.⁽³⁾

3. **عملية فنية:** التنمية المحلية تحتاج إلى مساعدات الفنية المتمثلة في الخبرات والتخصصات المختلفة من مهندسين وإداريين ومستشارين ومكاتب دراسات ومخابر في جميع المجالات سواء داخل الدولة أو خارجها، فالتنمية عملية تحتاج إلى تخطيط ودراسة دقيقة لا تتحقق إلا عن طريق آراء وأبحاث واقتراحات المختصين والخبراء في مجال التنمية.⁽⁴⁾

4. **عملية تغيرية:** تنقل المجتمع المحلي إداريا وقصد من حال غير مرغوب الى حال أفضل فالتنمية لها بعد مادي يتمثل في انجاز وإقامة مشاريع ومرافق عمومية لتلبية احتياجات معينة ومتعددة وحل مشاكل محددة ويعد

(1) حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص75.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص79.

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص80.

(4) أحمد شريقي، المرجع السابق، ص15.

معنوي كيني وهو مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية روح المشاركة والتضامن والتوجيه وحماية المصالح العامة.⁽¹⁾

المبحث الثالث: ركائز التنمية المحلية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الركائز الأساسية للتنمية وذلك فيما يلي:

أولاً: المشاركة الشعبية: وهي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية الحقيقية⁽²⁾. وهي تعني: إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة، والذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية،⁽³⁾ حيث أصبحت التنمية المحلية تقاس بالمشاركة بالمفهوم الواسع، والتي تتعدد صورها فقد تكون سياسية، ومن خلال إسهام الفرد بدوره في كمواطن في الحياة السياسية بإبداء رأيه بالقبول أو الرفض لبعض القضايا السياسية المطروحة، أو يشارك في الانتخابات أو في الأحزاب السياسية، وقد تكون المشاركة اجتماعية من خلال مشاركة الفرد في برامج وأنشطة اجتماعية⁽⁴⁾. فالمشاركة الشعبية عملية يلعب فيها الفرد دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه بحيث تكون له الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة بذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل التي تساعد على تحقيق وإنجاز هذه الأهداف.⁽⁵⁾

ثانياً: تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمة داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعاً من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

ثالثاً: الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية

(1) احمد شريقي، نفس المرجع، ص16.

(2) إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص416.

(3) خنصري خيضر، (تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص20.

(4) محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2009، ص138.

(5) منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2013، ص214.

فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكلفة ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.⁽¹⁾

رابعاً: الإدارة المحلية: هي أسلوب إداري يقسم إقليم الدولة إلى وحدات محلية تتمتع بالشخصية اعتبارية يمثلها مجالس منتخبة، لإدارة مصالحها تحت إشراف رقابة الحكومة المركزية.

والإدارة المحلية تساهم في تغيير سلوك وقدرات الفرد كما تساهم في توفير المناخ الصالح في محيط العمل، بما يوفر جواً ملائماً لبعث روح العمل الجماعي الساعي إلى تجسيد مبادئ التنمية المحلية، ولعل العراقيل البيروقراطية التي تميز الأداء اليومي للإدارات المحلية، فضلاً عن المشاكل التي تتخبط فيها أصبحت تشكل عائقاً حقيقياً أمام العمل التنموي المحلي، مما دفع إلى ضرورة الحديث عن الإصلاح الإداري، أو ما يسمى بمصطلح التنمية الإدارية، الذي يهدف إلى توفير أرضية عمل إداري سليم، يمكن من أداء الإدارات المركزية أو المحلية من تأدية دورها وتجاوز العراقيل البيروقراطية.⁽²⁾

خامساً: تفعيل سياسات التنمية الحضرية والريفية: تشير إلى أن سياسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية، وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال إشباع إستراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حالياً كمرحلة أولى ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية.⁽³⁾

سادساً: اللامركزية الإدارية والمالية: يهدف تطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية المالية إلى إعطاء العمليات المرنة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية، وما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:⁽⁴⁾

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات.

(1) تلي محمد اسلام، (دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة: حالة ولاية غرداية)، مذكرة استكمال شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص21.

(2) مقداد خميسي، (واقع التنمية المحلية في الجزائر (الفترة 1990/2008) حالة ولاية البليدة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص24.

(3) سنوسي وحشية، قالية فتيحة، المرجع السابق، ص20.

(4) سنوسي وحشية، قالية فتيحة، نفس المرجع، ص19.20.

- العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدة الإدارة المحلية.

- البحث عن إعداد تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية، مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة، ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين.⁽¹⁾

سابعاً: تخطيط التنمية المحلية: التخطيط هو عبارة عن وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفاء تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل، إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير مجهودات وزارات الإدارة المحلية في مجال الإصلاحات الإدارية والمالية لعمل البلديات، وكذلك مجهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حسن المكان في خلق الفرص العمل، المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي، تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نمواً من خلال تنفيذ تنمية متوازنة، ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المخليات لجعل الظروف ملائمة للعيش.⁽²⁾

ثامناً: التمويل المحلي: إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية المحلية، فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضاً الرسوم المحلية، كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعات مملوكة للمخليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي.⁽³⁾

تاسعاً: الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر

(1) سنوسي وحشية، قالية فتيحة، المرجع السابق، ص 19.

(2) مقداد خميسي، (واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008): حالة ولاية البليدة)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 30.

(3) منال طلعت محمود، المرجع السابق، ص 203.

فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديد، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع.⁽¹⁾

عاشرا: التقويم: يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التعبير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغيير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية.⁽²⁾

المطلب الأول: الدور التنموي للولاية والبلدية في التنمية المحلية:

تبنت الجزائر كغيرها من الدول النظام الإداري اللامركزي، واعتبرته النشاط الإداري بين مختلف الهيئات والأجهزة الإدارية، وتمثل الهيئات اللامركزية للدولة في الولاية والبلدية، وتكتسي هاتين الأخيرتين أهمية كبيرة نظرا لارتباط مؤشرات التطور والتنمية بمدى فعالية هذه المؤسسات في أداء المهام المنوطة بها، ودور هذه الوحدات في تحقيق التنمية المحلية.⁽³⁾

1- الدور التنموي للولاية في الجزائر.

أ- تعتبر الولاية وحدة مركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية، وهي تمثل سلطة الوصاية على البلدية، كما أنها همزة وصل بين الإدارة المركزية من جهة أخرى، وعرفت المادة الأولى من القانون رقم (12/07) المؤرخ في 21 فبراير 2012، على أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتدخل الدولة في كل المجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.⁽⁴⁾

(1) محمد حشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، 2011، ص104.

(2) محمد حشمون، نفس المرجع، ص105.

(3) طالب يمين، المرجع السابق، ص67.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01 من قانون (12/07)، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012.

تقوم الولاية بوظائف متعددة ومختلفة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق أجهزتها، وخاصة المجلس الشعبي الولائي والذي يعالج جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته وصلاحياته عن طريق المداولة، والتحدث عن مجالات الدور التنموي للولاية، فإنه نعي بها صلاحيات المجلس الشعبي الولائي الذي يعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المستعملة من طرف الدولة في إطار تنفيذ مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

مجال التنمية الاقتصادية:

يقوم المجلس الشعبي الولائي بتحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشائها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل، كما يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي، ويسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية، كما يساهم كذلك في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية.⁽¹⁾

مجال الفلاحة والري:

يعمل المجلس الشعبي الولائي بتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية وهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمية، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.⁽²⁾

مجال الاجتماعي والثقافي والصحي والسياحي:

يشجع المجلس الشعبي الولائي ويساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترفيتها. كما يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانية البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.

(1) المادة 82 من القانون (12/07)، المرجع السابق، ص15.

(2) المواد من 84 إلى 87 من القانون (12/07)، نفس المرجع، ص17.

- يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف الى ضمان تنفيذ البرامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، وحماية الأمم والطفل، ومساعدة الطفولة، ومساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- كما يساهم كذلك في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معينة.

- يسهر المجلس الشعبي الولائي على حماية القدرات السياحية للولاية وتأمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك، كما يمكن من انجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الخطيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على البناء المعماري، والمساهمة مع بالتنسيق مع البلديات التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحارته.⁽¹⁾

أ- التهيئة العمرانية والتجهيز الهياكل الأساسية.

حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما يبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.⁽²⁾

2- الدور التنموي للبلدية في الجزائر:

تحضى البلدية بأهمية في مجال تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر البلدية " حسب المادة الأولى من قانون (11/10) البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدة للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون".⁽³⁾

(1) المواد 95-93-97-101، من قانون (12/07)، المرجع السابق، ص 17.

(2) حسين عبد القادر، (الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 172.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 01 من القانون (10/11) المتعلق بالبلدية المؤرخ في 21 يونيو 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 3 يوليو 2011، ص 5.

إذ يمكن للمجلس الشعبي البلدي المبادرة بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية وهو ما نصت عليه المادة 111 من قانون البلدية 10/11، حيث يبادر رأي إجراء من شأنه تحفيز وبعث نشاطات اقتصادية تماشى مع طاقات البلدية ومخطتها التنموي.

وتؤدي البلدية مجموعة من الأدوار في سبيل تحقيق التنمية المحلية ونلخص هذه الأدوار في المجالات التالية:

أ) في مجال الاستثمار الاقتصادي:

يعمل المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته من خلال تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابع للجماعات المحلية.

ب) في المجالات الاجتماعية والصحية.

يعمل المجلس الشعبي البلدي على انجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وتحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية في إقليم البلدية والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية، واقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمة الصحية.

أما في مجال البيئة فتعمل البلدية على جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، ومكافحة نواقل الأمراض المتنقلة، والحفاظ على صحة الأغذية والأمان المؤسسات المستقبلية للجمهور.⁽¹⁾

ج) السكن:

- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تساهم في ترقية برامج السكن.
- تشجيع وتنظيم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف الى حماية وصيانة وترميم المباني أو الإحياء.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية، وتساعد في إعداد البرنامج الوطني للإسكان.

د) المجالات التربوية والثقافية والسياحية والبيئية:

انجاز مؤسسات التعليم الأساسي وتشجيع التعليم ما قبل المدرسي وانجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها، وانجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير

⁽¹⁾ المادة 123 من القانون (10/11)، المرجع السابق، ص19.

وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك وتقديم مساعدتها للهيكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسليّة، واتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.

- تشجيع ترقية الحركات الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضية والتسليّة وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

- كما تعمل البلدية على ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لإقليم البلدية من إعداد المخطط الرئيسي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية في الجزائر.

يتعين على الولاية باعتبارها مكانا لالتقاء التطلعات الاقتصادية والاجتماعية أن تقوم بإعداد مخطط للتنمية الاقتصادية طبقا للإصلاحات المخولة لها في قانون الولاية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة قد اعتمدها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المحلية، بحيث تهدف هذه البرامج لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية نوضحها فيما يلي:

- تجهيز مراكز الحياة تطوير الخدمات الجوية: أي تحضير المراكز للقيام بعملية التنمية وترقية الخدمات والوسائل التي تساعد في تحقيقها، والعمل على تقليل الهوة بين الإدارة والمواطن وتضافر الجهود.

- تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية: وذلك من خلال اختبار المشاريع التنموية التي يحتاجها سكان الولاية واستغلال الأموال العامة في الاحتياجات الضرورية لهم.

- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص:

عبر تهيئة التجمعات السكانية والإحياء العمرانية، كتحصين مظهر الحدائق العمومية وزيادة مساحتها، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له، كمنح القروض والإعفاء المؤقت من الضرائب حتى يتم الاستفادة منها تهايا.⁽²⁾

- تحسين ظروف المواطنين: وذلك عن طريق تهيئة المناطق الريفية من إصلاح للطرق وفك العزلة عن المناطق النائية. وتوفير مختلف وسائل وسبل العيش الكريم.

(1) المادة 122 من القانون (11/10)، المرجع السابق، ص19.

(2) ليندة أونيسي، المخطط البلدي ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان 2016، ص230.

- تحقيق التوازن الجهوي بين الولايات: والذي يكون عبر تقديم منح متعادلة التوزيع من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية للولايات الفقيرة. (1)

يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية برامج التجهيز وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى الصناديق الخاصة، وهناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD، والأخر قطاعي ويتم على مستوى الولاية وستنطبق إلى كل من المخططين فيما يلي: (2)

ج المخطط البلدي للتنمية: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيدا للمركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمة توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية، وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها وتسجيل المخطط البلدي للتنمية، يكون بإسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية. (3)

ج يمر إعداد المخطط البلدي للتنمية بمرحلتين أساسيتين وفي مستويين مختلفين، حيث تكون المرحلة الأولى في المستوى المحلي وذلك عن طريق اقتراح المشاريع المراد إدماجها ضمن المخطط البلدي للتنمية في حين تكون المرحلة الثانية في المستوى المركزي والذي يتولى دراستها والمصادقة عليها بالقبول مباشرة أو بعد اقتراح التعديلات الحكومية اللازمة، ويقتضي على البلدية قبل اقتراح المشاريع التنموية الالتزام بالضوابط التالية.

ج مراعاة التوجيهات الحكومية، بحيث تعد البلدية مخططها للتنمية وتصادق عليه في إطار جهات المخطط الوطني، وذلك لضمان التجانس والعدالة بين بلديات الوطن.

ج مراعاة طاقات البلدية، إذ لا بد أن يتم إعداد مخطط البلدية وفقا للإمكانيات التي تتوفر عليها البلدية.

(1) ليندة أونيسي، نفس المرجع، ص231.

(2) شويح بن عثمان، (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص125.

(3) شويح بن عثمان، نفس المرجع، ص126.

رتيب حاجيات البلدية حسب الأولويات، وخاصة الاحتياجات ذات الأولوية في المخطط الوطني، وخاصة منها التزويد بالماء الشروب والتطهير والطرق.

الوفاء بالتزامات المنتخبين، فلا بد على المجلس الشعبي البلدي ورئيس أن يعمل على تحوم للمواطنين أثناء الحملة الانتخابية إلى واقع يجسد على أرضية الميدان. (1)

2-المخطط القطاعي للتنمية . PSD

عملا بمبدأ اللامركزية في إدارة الشؤون العامة للمواطن وتحقيق رغباتهم، فضلا عن المساهمة في تفعيل التنمية تقوم الولاية بإعداد مخططها للتنمية، والذي هو متوسط الأجر تحدد فيه الولاية الخطوط العريضة لبرامجها التنموية لمدة 5 سنوات ويعكس مخطط الولاية في المدى المتوسط مختلف الوسائل والبرامج والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد تحقيق التنمية ورفع مستوى معيشة الأفراد في جميع المجالات. (2)

يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراح مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها. (3)

البرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها من أهم هذه البرامج.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يندرج برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت الديناميكية ببرنامج فترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرنامج الخاص لصالح ولايات الجنوب وولايات المضاب العليا، في الفترة (2006-2009).

(1) شويح بن عثمان، نفس المرجع، ص127.

(2) شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص128.

(3) شويح بن عثمان، نفس المرجع، ص129.

ويهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وأيضاً إطلاق مشاريع جديدة، وقد استلزم من النفقات قدرت بـ 525 مليار دج وهو يشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.⁽¹⁾
خصص هذا البرنامج للفترة (2010-2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز:

- إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 اكاديمية و850 ثانوية)، و600.000 مكان بيداغوجي و400.000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين المهني.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، كذلك مليوني (2) وحدة سكنية، وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي الكهرباء، وتحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز السدود ومنظومات لتحويل المياه، وكذا العديد من المنشآت القاعدية الموجهة الرياضية والشباب.⁽²⁾

- كما تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

- برنامج صندوق الجنوب: هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

- الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.
بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق الكوارث الطبيعية... الخ.

⁽¹⁾ فوزية خلوط، (واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي)، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 07، جامعة يحي فارس المدينة، جانفي، 2017، ص 212، 213.

⁽²⁾ فوزية خلوط، المرجع السابق، ص 213.

- برنامج دعم النمو: يمتد من (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار جزائري خصص منه 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل، وتوفير استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي.⁽¹⁾
- بالنسبة لتمويل البرامج والمخططات التنموية البلدية تحتاج التنمية المجالس الشعبية البلدية من أجل تنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية إلى موارد بشرية وموارد مالية، ويمكن تقسيم الموارد المالية للبلديات إلى قسمين الموارد المالية المحلية والتي تعمل بشكل أساسي في الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك ومداحيلها والهبات والوصايا والقروض... الخ، وهناك مصادر التمويل المالي المركزي والمتمثلة في الصناديق الخاصة التي أنشأت بموجب أحكام مختلفة لقوانين المالية قصد التكفل بالمشروعات التنموية على المستوى البلدي وتغطية عجزها وتتمثل أهم هذه الصناديق الخاصة في الصندوق المشترك للجماعات المحلية (F.C.C.L)، الصندوق الاجتماعي للتنمية، الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية، صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى، الصندوق الخاص بتنمية الجنوب.⁽²⁾

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر:

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع. ومعوقات التنمية المحلية التي عرفت التنمية المحلية في الجزائر اختلفت باختلاف المراحل الاقتصادية والسياسية بها الجزائر منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي نجد منها:

1- العراقيل الاقتصادية: تتمثل في:

قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية وغياب الاستقلالية المالية في التسيير.

⁽¹⁾ سليمان شيبوط، نوي طه حسين، (إدارة التنمية المحلية في الجزائر المفاهيم والليات)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة الجلفة، ص 262، 263.

⁽²⁾ محمود خشمون، المرجع السابق، ص 210، 213.

اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعاً مستمراً ومتسارعاً فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحتها. الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية، والتي تمثل تقريباً 65% من ميزانية التسيير، والزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.⁽¹⁾ عدم التقدير البعض النفقات لزيادة استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديوناً معتبرة.

تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان.

عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظراً للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة التمويل الميزانية.⁽²⁾

2- العراقيل الإدارية: وتتمثل فيما يلي:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتياً كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير قادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائماً تابعة للمركز.

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولية المحليين.

- تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلباً على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

(1) محمد حشمون، نفس المرجع، ص 114.

(2) الأمين عوض حاج أحمد وآخرون، ورقة بعنوان الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أوت 2007، من الموقع

الالكتروني: www.weelfare.gov.sd/woskshoptammia2.pdf

- النقص النوعي، على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحاً باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراعي شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فيقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، يقدر ما كانت ولا زالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية، فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالاً كبيراً، ما يسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.⁽¹⁾

3- العراقيل الاجتماعية:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وكذلك ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.

- الانفجار السكاني وتداعيات على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، كذلك تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

4- العراقيل السياسية:

- سيطرت المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجة.

- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها في الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي اللامركزية هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى يشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضاً إلى إقحام القاعدة الشعب وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

⁽¹⁾ موسى رحمان، وسيلة السبتي، (واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية)، الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2.1 ديسمبر، ص4.

وغياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية. (1)

(1) الأمين العوض حاج أحمد، وآخرون، المرجع السابق، ص12.

خلاصة:

مما تقدم في هذا الفصل نستخلص إن التنمية بشكل عام هي عملية تسعى من خلالها المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة إلى الرقي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية، أما التنمية المحلية فقد استنتجنا من خلال دراستنا لها في هذا الفصل على أنها نشاط أو أسلوب لتوحيد الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بحياة الأفراد.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد خصائص التنمية المحلية والمتمثلة في التكامل والتوازن والاستمرارية، كذلك هي عملية ارتقائية وهادفة إلى غير ذلك من الميزات بالإضافة إلى ذكر الركائز والمقومات التي تسند إليها التنمية المحلية كالمشاركة الشعبية والإدارة المحلية أخرى غيرها.

قد توصلنا كذلك على إن التنمية المحلية وتحقيقها في الجزائر مازالت محدودة كونها تعاني من المعوقات والمشاكل التي تحول دون الاستجابة لتطلعات المواطن المحلي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للرقابة

الرقابة عملية ضرورية تسهم بشكل فعال للحرص على أن كل السياسات والبرامج والخطط تسيير وفق ما هو مخطط له بأداء وكفاءة عالية، كما أنّها عملية ديناميكية مستمرة تتطلب وجود إجراءات مدروسة والاعتماد على أساليب ووسائل مختلفة وذلك من أجل ضمان تماشي الخطط والسياسات المعتمدة مع ما هو مخطط له.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف التعاريف المدرجة حول الرقابة، فقد تباينت الآراء بين الباحثين حول تحديد مفهوم للرقابة، وكذا ذكر أنواع الرقابة وتبيان أهميتها وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنحاول من خلاله التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالعملية الرقابية من تحديد الأساليب ومجمل خطوات العملية الرقابية وكذا شروط النظام الرقابي الفعال.

المبحث الأول: مفهوم الرقابة.

تعتبر الرقابة عملية متابعة الخطط والأداء لمعرفة مواطن القوة لتدعيمها، والكشف عن مواطن الضعف والانحرافات عن الخطط والأهداف الموضوعة والعمل على معالجتها، باستخدام نظم وأساليب رقابية مختلفة تمكن من إزالة الانحرافات كما تشكل الرقابة بعدا جوهريا وهاما داخل المنظمة وهي وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة كما تعمر على توجيه الأداء بما يكفل السير الحسن للأعمال والأنشطة بكفاءة وفاعلية، كما أنها عملية تشمل مختلف أنشطة المنظمة.

الرقابة هي أداة لتحقيق نوع من التنظيم والفعالية داخل المؤسسة وهي وسيلة السلطات لمعرفة كيفية سير العمل داخل المنشأة، كما أن الرقابة الفعالة تعتمد على التوجيه والإشراف والإصلاح أكثر من مجرد التعرف على الأخطاء.

كما تعتمد الرقابة على وجود نظام رقابي فعال ويتمكن من تحقيق في ظل هذه الرقابة درجة من النظام، ويتمكن من تحقيق النتائج المطلوبة.

لذا سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى التعاريف المختلفة للرقابة وهذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى معرفة أنواع الرقابة وذلك حسب أسس ومعايير، وفي المطلب الأخير سنتطرق فيه إلى أهمية الرقابة.

المطلب الأول: تعريف الرقابة.

انه وقبل التطرق إلى التعاريف العديدة التي قدمت من طرف المختصين لمفهوم الرقابة، سنتطرق أولا إلى تحديد المعنى اللغوي للكلمة.

أ- تعريف الرقابة لغة:

أن أصل كلمة رقابة هي راقبه مراقبة، رقابا، رقبه، أي حرسه ولاحظه.

والرقابة بمعنى المراقبة.

أيضا رقبة وروقونا: رقابة: أي انتظره.

ورقب الشيء يرقبه، راقبه مراقبة ورقابا: حرس.⁽¹⁾

⁽¹⁾ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، 2003، ص424.

كما جاء معناها اللغوي في المعجم الصافي هي: "رَقَبَ: رَقَبَهُ يَرْقِبُهُ، وَتَرَقَّبَهُ: انْتَضَرَهُ وَرَصَدَهُ، وَالرَّقِيبُ: تَنْظُرٌ وَتَوَقُّعٌ الشَّيْءِ." (1)

ويسود الاجتماع على تعريف الكلمة الإنجليزية Control بمعنى الرقابة رغم وجود معاني أخرى مثل تحكم وسيطرة، وكلمة رقابة تعني أيضا سيطرة ومنها المسيطرة.

ومعناها المسلط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد أحواله ويكتب عمله. (2)

ب- تعريف الرقابة اصطلاحا:

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات حول الرقابة، كما أن مفهوم الرقابة هو كغيره من المفاهيم الأخرى التي لم يتفق الفقهاء حول الدارسون لها حول تحديد مفهوم دقيق لها، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض منها:

- هناك من يعرف الرقابة على أنها: " ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على قيامهم بتقييم مدى التقدم الذي يحققه المشروع في تحقيق أهدافه، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر". (3)

- تعرف كذلك على أنها: " تعبير شامل عن الإشراف والمتابعة وقياس الأداء وتحديد للمعايير ومقارنتها بالانجازات إذن هي وظيفة تقتضي تحديد واضح للخطط والنتائج المتوقع حصولها واكتشاف الأخطاء والانحرافات ومواطن الضعف في التنفيذ والعمل على تصعيدها أو السيطرة عليها لخدمة الخطة الموضوعية، فالرقابة تكشف عن الأخطاء قبل وقوعها بالاعتماد على حقائق الماضي كمرشد لتلافي الوقوع بالأخطاء في المستقبل". (4)

- تعرف أيضا على أنها: " تعنى عملية متابعة الأداء في شتى مجالات العمل والخدمات وذلك من خلال التأكد من التنفيذ ومن الأطر والخطط والمعايير الموضوعية والمعدة سلفا ومن خلال المقارنة والملاحظة والمشاهدة والقياس". (5)

- ومن ناحية أخرى تعرف الرقابة على أنها نشاط يراد به التأكد منت أن الخطة قد تم تنفيذها حسبما قرر، أي مراجعة الأداء وقياس النتائج، ومقارنتها بالمستويات الموضوعية في الخطة، والتحقق من بلوغ الأهداف المتفق عليها. (6)

(1) صالح العلي صلاح، أمينة الشيخ سليمان أحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، ص210.

(2) حسن عبد الفتاح، مبادئ الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992، ص283.

(3) مصطفى يوسف كافي، وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة (مبادئ الإدارة)، ط1، عمان، الأردن: مكتب الجمع العربي، 2012، ص347.

(4) كامل بربر، الإدارة عملية نظام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 1996م، ص547.

(5) عبد الله حسين جوهر، الاستراتيجيات الإدارية الحديثة، الإسكندرية، ب.ط، 2011، ص159.

(6) مصطفى يوسف كافي وآخرون، نفس المرجع، ص348.

- كما تعنى الرقابة مجموعة الأنشطة الخاصة من أن الأداء الفعلي يتماشى مع الأهداف والخطط الموضوعية من خلال مقارنة نتائج الأداء الفعلي بالنتائج المستهدفة المفروض تحقيقها وتحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد إجراءات وعلاجها.⁽¹⁾
- تعرف الرقابة كذلك على أنها: " الإجراءات التي تقوم باتخاذها إدارة الوحدة الاقتصادية للتأكد من أهداف والخطط والبرامج يتم تنفيذها وفق المعايير المحددة مسبقاً، والعمل على اكتشاف أية انحرافات وتحديد المسؤولية
- عن تلك الانحرافات، والقيام بالإجراءات الضرورية لتصحيح هذا الانحراف".⁽²⁾
- بينما يعرف أحمد صقر عاشور بقوله: " ينصرف مفهوم الرقابة إلى مجموعة العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، فالرقابة بهذا المعنى تتضمن عمليات تسبق الأداء وتخلله ثم تعقبه نحو تحقيق ما رسم له من أهداف ومعايير وقياس درجة الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض تقويمه وتصحيحه".⁽³⁾
- ومن كتاب الإدارة العرب الدكتور محمد ماهر عليش الذي عرف الوظيفة الرقابية بأنها: " العملية التي تسعى إلى التأكد من أن الأهداف المحددة والسياسات المرسومة والخطط والتعليمات الموجهة إنما تنفذ بدقة وعناية، كما تعنى الرقابة من أن النتائج المحققة تطابق تماماً ما تتوقعه الإدارة وتصبوا إليه"⁽⁴⁾
- الرقابة في مفهوم آخر هي مجهود إنساني يتم وفق خطوات معينة للوقوف على مدى اتفاق التنفيذ مع ما تم التخطيط له من أهداف، كما تسعى إلى متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز الفعلي له ومقارنته مع ما هو مخطط باستخدام معايير رقابية يقارن بها هذا الإنجاز، كما تتيح لصاحبها اتخاذ ما يلزم من إجراءات وقرارات لإنجاح المشاريع والخطط في المواعيد المحددة لها وبكفاءة وفاعلية.⁽⁵⁾
- ويعرفها البعض الآخر على أنها: " التحقق مما إذا كانت ممارسة المسؤولية واتخاذ وتنفيذ القرارات يتلاءمان ويتطابقان مع المقاييس والمعايير المنصوص عليها، ويفترض أن يقوم بها شخص مراقب يتمتع بالاستقلالية بالنسبة إلى الشخص الخاضع للرقابة، وهي تهدف إلى فحص وتقييم مدى فعالية وكفاءة أساليب وممارسات الهيئة الخاضعة للرقابة".⁽⁶⁾

(1) مصطفى يوسف كافي وآخرون، المرجع السابق، ص 346.

(2) فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، ب ط، 2002، ص 23.

(3) طلق عوض الله السوافي وآخرون، الإدارة العامة (المفاهيم-الوظائف-الأنشطة)، دار حافظ للنشر والتوزيع، ب ط، ص 172.173.

(4) عباس علي، الرقابة الإدارية على منظمات الأعمال، عمان، الأردن: دار ثراء للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 25.

(5) أحمد السويقات، (الرقابة على أعمال الإدارة العمومية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 11.10.

(6) عمر محمد درة، مدخل إلى الإدارة، جامعة عين شمس: إبيلا للعلوم السياحية والفندقية، 2009، ص 21.

- وقد عرف Richard Daft بأنها: "عنصر هام من عناصر العملية الإدارية، تتضمن مجموعة العمليات والأساليب التي بمقتضاها يتم التأكد من أن الأداء يجري على النحو الذي حددته الأهداف الموضوعية، وهي بهذا المعنى تتضمن عمليات تسبق الأداء وتعقب حدوثه لان الغاية منها توجيه الأداء لتحقيق ما هو مرسوم له بالإرشاد والتحفيز والترغيب واستخدام السلطة والنفوذ إذا لزم الأمر".⁽¹⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الرقابة كما يلي:

" الرقابة هي النشاط الذي يساعد على التحقق من أن أداء الأنشطة تم بالكيفية المحددة لها طبقاً للإجراءات والأنشطة والقوانين التي تحكم أداء العمل الإداري العام، وكذلك التحقق من أن التنفيذ يسير في اتجاه الأهداف الرئيسية المحددة، وهذا يعني أن الرقابة تهتم بالإجراءات والهدف المرجو تحقيقه منها في نفس الوقت"⁽²⁾

المطلب الثاني: أنواع الرقابة.

تعدد وتنوع الرقابة وذلك حسب أسس ومعايير مختلفة وهي.⁽³⁾

أ- على أساس توقيت القيام بالرقابة: هناك ثلاث أنواع وهي:

1. الرقابة السابقة: يهتم هذا النوع بالتحقيق من توفر جميع متطلبات ووسائل الانجاز العمل، قبل البدء في التنفيذ أي قبل الأداء، فهو يقلل من درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، كما أنها تعمل على التنبؤ بالمشاكل المتوقع حدوثها والاستعداد لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها وبالتالي فإن هذه الرقابة تساعد في مواجهة المشاكل المستقبلية التي قد تعترض طريق التنفيذ الأحسن.⁽⁴⁾

2. الرقابة المتزامنة: الجارية.

هي الرقابة أثناء تحويل المدخلات إلى مخرجات مثلاً تقوم المؤسسة بالقيام بعمليات تفتيش عند بداية كل مرحلة من مراحل العملية الصناعية هذا لاكتشاف المشاكل قبل التطرق إلى المرحلة الموالية، ويهتم الشكل الرقابي هذا بالمعلومات التي تصل إلى المديرين من أحوال العمل ومستوى الانجاز المتحقق وتكشف هذه الرقابة عن الانحرافات في الأداء أثناء تنفيذ النشاط أو العمل⁽⁵⁾، ما يمكن أن نستنتج من أن الرقابة المتزامنة هي رقابة

⁽¹⁾ كامل بربر، الاتجاهات الحديثة في الإدارة وتحديات المديرين، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر، ط2، 2007، ص323.

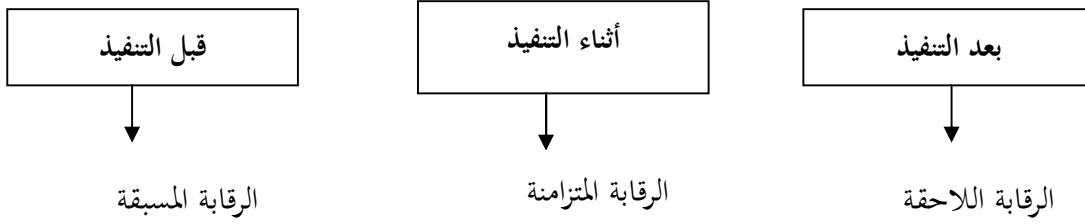
⁽²⁾ زيد منير عبوي، سامي محمد هاشم، مدخل للإدارة العامة بين النظري والتطبيقي، عمان، الأردن: دار للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 174، 173.

⁽³⁾ محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص341.

⁽⁴⁾ عبد السلام أبو القحف، أساسيات التنظيم في الإدارة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص476.

⁽⁵⁾ علي الشريف، الإدارة المعاصرة، مصر: الدار الجامعية، 2003، ص 372، 373.

رقابة آنية مرافقة للأداء ومتابعة مختلف العمليات أثناء التنفيذ، ما يمكن من تحديد الانحرافات عن الخطط الموضوعية وبالتالي اتخاذ القرار أو الحل المناسب.



الشكل رقم 01: الرقابة على أساس توقيت القيام بالرقابة .⁽¹⁾

3. الرقابة اللاحقة: يطبق هذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من تنفيذ الأنشطة وبالتالي التركيز على الأداء الماضي، حيث يتم الإبلاغ الإدارة عن نتائج التنفيذ بعد فترة زمنية معينة وتزويدها بنتائج المقارنة بين الأهداف الفعلية والأهداف الموضوعية سلفاً⁽²⁾. في هذا النوع من الرقابة نتعامل مع مخارج المؤسسة من السلع والخدمات من حيث الكم والكيف، ومراقبة الأداء بعد حدوث التنفيذ وتحديد الأهداف وتصحيح الانحرافات. واتخاذ الخطوات العلاجية مستقبلاً.⁽³⁾

ب- على أساس موقع الجهاز الذي يمارس الرقابة:

1. الرقابة الإدارية: ويقصد بها رقابة الإدارة على نفسها بنفسها (الرقابة الذاتية)، وهذه الرقابة تمارسها القيادات الإدارية على المؤسسات التابعة لها أو التي تشرف عليها وهي إما أن تكون رقابة داخلية أو خارجية⁽⁴⁾، إذن فهي رقابة السلطات والأجهزة الإدارية المركزية واللامركزية لنفسها ولأعمالها. أي أن تراقب السلطة الإدارية ما يصدر عنها من أعمال وتصرفات للتأكد بين مدى مشروعيتها، ثم تقوم بتصحيحها أو تعديلها أو إلغائها أو سحبها حتى تصبح أكثر اتفاقاً وانسجاماً مع أحكام وقواعد القانون السائد في الدولة.⁽⁵⁾

بمعنى آخر الرقابة الإدارية عبارة عن جهود منظم لتحديد الأداء للأهداف المخططة وتصميم نظم التغذية العكسية للمعلومات ومقارنة الأداء الفعلي بتلك المعايير المحددة سلفاً وتحديد ما إذا كانت هناك

⁽¹⁾ كامل بريز، المرجع السابق، ص 150.

⁽²⁾ محمد فريد الصحن، المرجع السابق، ص 350.

⁽³⁾ كامل بريز، المرجع السابق، ص 149.

⁽⁴⁾ عبد العزيز صالح بن حبتور، أصول ومبادئ الإدارة العامة، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص 177، 178.

⁽⁵⁾ عوادية عمار، عملية الرقابة على أعمال الإدارة العامة، الجزائر، 1982، ص 10.

انحرافات وقياس دلالتها واتخاذ أي إجراء مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المشروع تستخدم بأكثر الطرق الممكنة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف المشروع.⁽¹⁾

2. **الرقابة السياسية:** تتضح الرقابة السياسية على أعمال الإدارة في رقابة المجالس النيابية والشعبية حيث يتمتع البرلمان (مجلس النواب) بالسلطة التشريعية بوصفه الهيئة الممثلة للشعب بحق الرقابة، على أعمال السلطة التنفيذية وتقرير مدى مسؤوليتها على أعمالها وبالتالي فالرقابة السياسية هي تلك السلطة التي يستطيع كم خلالها أعضاء البرلمان من متابعة ومساءلة الحكومة على مدى التزامها بالقواعد العامة السائدة في الدولة أثناء تأديتها مهامها.⁽²⁾

3. **الرقابة الشعبية:** هي الرقابة التي تقوم بها الأجهزة السياسية والمنظمات الشعبية المختلفة للدولة على أعمال السلطة والأجهزة الإدارية المختلفة في النظم الإدارية، وتتلخص في حق المواطنين في مراقبة هيئات الإدارة المحلية وذلك من خلال الرقابة على التشريع وتوجيهه بما يحافظ على مصالح السكان وعن طريق النواب الذين يتم انتخابهم للمجالس التشريعية، كما أن المواطنين يمارسون رقابتهم من خلال إعلان تذرهم وشكاويهم التي يقدمونها للهيئات المركزية ضد الهيئات المحلية والتي لا تقوم بمهامها وتعجز عن تلبية حاجاتهم المختلفة.⁽³⁾

كما تلعب الأحزاب السياسية دورا رقابيا مهما من خلال مناقشة سياسات الحكومة ومتابعة ممارستها في الواقع لإظهار أي عجز في تحقيق الخطط الموضوعة أو أي انحراف قد يظهر في المنظمات التابعة لها. كذلك رقابة وسائل الإعلام الذي يلعب دور حيوي وفعال من خلال عرض الحقائق والمشاكل المتعلقة بأداء الأجهزة المختلفة في الدولة واقتراح وسائل علاجها.⁽⁴⁾

4. **الرقابة المالية:** تعنى الرقابة التي تستهدف التأكد من حسن استعمال المال العام بما يتفق مع أهداف التنظيم الإداري، وتستهدف الرقابة المالية تحقيق الغايات المحاسبية للوزارة أو المؤسسة أو المنشأة أو الوحدة الحكومية، ويتمثل ذلك بالالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية، والمحافظة على موارد وممتلكات وأصول تلك الوزارة أو المؤسسة أو المنشأة أو الوحدة الحكومية، والتحقق من مدى التزام الإدارة

(1) أمين عبد العزيز حسين، إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرون، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، 2001، ص18.

(2) حفصة تلي، (دور الرقابة الشعبية في تفعيل الإدارة الإقليمية)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013-2014، ص16.

(3) وليد علي جعيان، (أنظمة الرقابة المطبقة على الوحدات الإدارية الحكومية وتأثيرها على العملية التنظيمية المحلية)، مجلة العلوم القانونية، أبريل، 2013، ص23.

(4) محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، الإدارة العامة (مبادئ والتطبيق)، الدار الجامعية، ب ط، الإسكندرية، 2003، ص ص

بالتشريعات النافذة المعمول بها والمطبقة في تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة، والتأكد من أن النفقات تتم في الأوجه المحددة قانوناً وبما يخدم المصلحة العامة.⁽¹⁾

ج- على أساس أطراف التعامل مع المنظمة: وهي نوعان.

1. **الرقابة الداخلية:** وهي الرقابة التي تتم داخل الوحدة الإدارية تتولها القيادة الإدارية حسب التسلسل الهرمي في الوحدة الإدارية مثل رقابة الوزير على رؤساء الوحدات الإدارية في وزارته، ومحاسبتهم عن كل تقصير وهناك الإدارات التي يكون لها طابع رقابي والتي توجد داخل التنظيم مثل رقابة الإدارة المالية كنشاط المؤسسة المالي.⁽²⁾

والرقابة الداخلية والتي تسمى بالمراجعة الداخلية في بعض الدول تتم عملية مراقبة نشاطات المؤسسة عن طريق جهاز الرقابة الداخلية يكون موجوداً في داخل المؤسسة ويمنح في العادة استقلالاً عن الإدارات التي تقوم بمراقبة الأعمال وذلك ضماناً لعدم التأثير في الكيفية التي يمارس بها هذا الجهاز أعماله. وتمثل الرقابة الداخلية على تقييم أوجه الرقابة في مختلف نشاطات المؤسسة والعمل على جعلها أكثر تطابقاً مع السياسات والإجراءات الموضوعية.

2. **الرقابة الخارجية:** تأتي الرقابة الخارجية مكتملة للرقابة الداخلية وتمارسها أجهزة رقابية خارجية مستقلة مثل رقابة السلطة المركزية على وحدات الدارة المركزية وهي ما تسمى (بالوصاية الإدارية)⁽³⁾ أي هي رقابة السلطات الإدارية المركزية على الهيئات الإدارية اللامركزية. وكلما كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإلتقان بما يكفل حسن الأداء فإنه ليس ثمة داع عندئذ من الرقابة الخارجية لذلك فغن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أو غير تفصيلية.⁽⁴⁾

المطلب الثالث: أهمية الرقابة.

- تبرز أهمية الرقابة في كونها وسيلة فعالة تزيد من قدرة الإدارة على تعديل خططها الإستراتيجية بصورة مستمرة بسبب التغيرات المستمرة في البيئة الخارجية، أي القيام بعمليات التقييم والتقويم بشكل مستمر لذلك فهي تعكس حالة تكيف المنظمة مع بيئتها الداخلية والخارجية وتعتبر بمثابة اختيار لدرجة الموائمة للخطط والإجراءات والسياسات والبرامج مع متغيرات البيئة الخارجية.⁽⁵⁾

(1) احمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 9.8.

(2) عبد العزيز صالح حبتور، المرجع السابق، ص 177.

(3) أبو بكر بعيرة، الرقابة الإدارية في المنظمات (مفاهيم أساسية)، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد 273، ص 16، 17.

(4) عبد العزيز صالح بن حبتور، المرجع السابق، ص 178.

(5) محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، المرجع السابق، ص 352.

- الرقابة تشجيع للإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليها أول بأول، وتقوم الرقابة في الوقت المناسب بتوجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط.⁽¹⁾
- كما أن الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط، وتعديلها عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة بشكل لا يمكن من بعده تحقيق الخطط المرجوة.⁽²⁾
- الرقابة فيها ضمان للعمل على تحقيق الأهداف والنتائج المحددة، وضمان سير العمل في الاتجاه الصحيح عبر مراقبة ومتابعة سير الأداء والانجاز والكشف عن أي أخطاء أو مشاكل أو معوقات تواجه تنفيذ العمل، كما تعمل على توجيه الإدارة في الوقت المناسب إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتفادي وقوع الأخطاء والانحرافات ومعالجتها قبل وقوعها.⁽³⁾
- الرقابة تعمل على مراقبة ومتابعة تنفيذ الخطط والقرارات لتصحيح مسار الجهود والنشاطات بما يتوافق مع الخطط لضمان تحقيق الأهداف المحددة، وتقرير ما إذا كانت هناك حاجة للتحسين والتطوير، وفي أي المجالات وما حجم التطور وسرعته.⁽⁴⁾
- تظهر أهمية الرقابة أيضا عند ظهور تعارض أو اختلاف بين الأهداف الشخصية للأفراد والجماعات، وقد يشكل هذا التعارض ظاهرة مستمرة داخل المحيط الداخلي للمؤسسة، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى انخفاض الروح المعنوية، وبالتالي انخفاض في أدائهم، كما تساعد الرقابة في هذه الحالة على تحديد الأسباب التي أدت إلى هذا الموقف تمهيدا لوضع الحلول المناسبة لها بما يكفل تحقيق الأهداف المشتركة للموارد البشرية من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.⁽⁵⁾
- الرقابة عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى وضع معايير للأداء وهناك علاقة تلازم بين الرقابة والتخطيط، حيث لا توجد رقابة إلا إذا وجدت الأهداف والخطط والسبب الرئيسي من وجود الرقابة هو التأكد من أن النتائج المحققة تطابق توافق تلك الخطط من قبل، وأي انحرافات عن هذه النتائج المخططة يتم

(1) كمال بودانة شعباني، (أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية- دراسة ميدانية ببلدية حاسي ببحج، الجلفة)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص41.

(2) كمال بودانة شعباني، نفس المرجع، ص41.

(3) حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات، العمليات الإدارية، وظائف المنظمة)، دار حامد، ط1، عمان، 2006، ص303.

(4) حسين حريم، نفس المرجع، ص304.

(5) كامل بربر، المرجع السابق، ص322.

اكتشافها فتتخذ في الحال الإجراءات التصحيحية اللازمة بالشكل الذي يضمن عودة الأنشطة إلى السير في الطريق المخطط لها وبالتالي تحقيق الأهداف. (1)

- كما تظهر أهمية الرقابة من خلال ما يقدمه من نتائج يتم على أساسها مراجعة التنظيم أو زيادة الاهتمام بشؤون الأفراد أو بتنمية المهارات الفنية لدى الموظفين بالتوجيه أو الإشراف أو الحوافز أو بالترقية العلاقات الإنسانية أو العامة، كما تنمي لدى الموظفين روح المسؤولية وتحثهم على أداء أعمالهم بإتقان وإخلاص. (2)

- يمكن معرفة أهمية الرقابة في حالة غيابها وما يترتب عليها من:
- إشراف في استخدام الموارد المادية؛
- ضياع الوقت أو عدم الكفاءة في استغلاله؛
- البطء في إنجاز الأعمال؛
- تدني الإنتاجية؛
- ظهور العديد من المشاكل وتفاقمها؛
- عدم الوصول إلى الأهداف ومن ثم صعوبة الحكم على فاعلية المنظمة.

(1) زيد منير عبوي، سامي محمد هاشم، المرجع السابق، ص 174.

(2) محمد بكري عبد العليم، مبادئ إدارة الأعمال، جامعة بنها: مركز التعليم المفتوح، 2008، ص 196.

المبحث الثاني: العملية الرقابية

إن نجاح العملية الرقابية يقتضي مجموعة من الأدوات والوسائل والأساليب والآليات، التي تعتمد عليها الرقابة من أجل أن تضمن السير الحسن والأداء الفعال للخطط والبرامج الموضوعية، وكذلك توفر مجموعة من الخصائص والشروط في النظام الرقابي حتى يضمن الرقابة الفعالة.

المطلب الأول: أساليب الرقابة.

تستخدم الرقابة عدة أساليب ووسائل وأدوات وهذا كي ينجح نظام الرقابة في بلوغ الأهداف التي يرمي إليها وفي مقدمتها قياس الأداء الفعلي ونتائجه وسوف تتم الإشارة إلى تلك الأساليب والأدوات الرقابية، ومنه يمكن تقسيم أساليب الرقابة إلى نوعين:

1. أساليب تقليدية.

2. أساليب متخصصة.

1- الأساليب التقليدية:

هناك عدد من الأساليب التقليدية التي سنأتي على شرح أهمها فيما يلي:

أ- الموازنة التقديرية:

هي ترجمة رقمية مالية للخطة عن فترة زمنية مقبلة، وبمعنى آخر هي قائمة للنتائج المتوقعة من الخطة معبر عنها بقيم مالية، وبذلك فالموازنة التقديرية تربط عملية التخطيط بالرقابة ومن خلالها ينشأ نوع من النظام المحكم الذي يسمح للإدارة العليا في المنظمة بأن ترى بوضوح مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل.⁽¹⁾ وهي من الوسائل التي تستخدم على نطاق واسع لغرض الرقابة الإدارية وهي تستخدم للمساعدة في إجراء المقارنة والقياس بين الأهداف والانجازات لمعرفة ما تحقق من تقدم ونجاح. بحيث أنه عند وضع هذه الميزانية فإنه توضع ضوابط معينة للإنفاق لا يجب تحطيمها إلا في حالة وجود مبررات قوية لذلك، وبالتالي فإن الزيادة أو العجز في التصرف في هذه المخصصات يشير إلى أن هناك قصور في العمل وعدم دقته في التنبؤ بالاحتياجات المالية المطلوبة.⁽²⁾

⁽¹⁾ عمر وصفي عقيلي، الإدارة المعاصرة (التخطيط، التنظيم، الرقابة)، ب ط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص462.

⁽²⁾ عبد الكريم أبو مصطفى، الإدارة والتنظيم (المفاهيم، الوظائف، العمليات)، ب ط، دار الجزائرية المصرية، 2001، ص251.

ب- التقارير الإدارية:

هي من الوسائل التي تستخدم في الرقابة نظراً لأنها تعطي صورة حقيقية عن كيفية إنجاز الأعمال، ومدى كفاءة هذا الإنجاز ودرجة التماثل أو التباين بين التغيير وبين الخطط التي كانت موضوعة.⁽¹⁾ توجه التقارير بالدرجة الأولى إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار وتصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وقد تكون هذه التقارير دورية أي تعد بصفة منتظمة وتقدم للقادة الإداريين بحيث تساعد في معالجة الانحرافات في وقتها، أو قد تكون هائية أي بعد الانتهاء من إنجاز العمل أو مسؤولية معينة، وهي تساعد في التقييم النهائي لأي عمل، ولكي تكون هذه التقارير هادفة يجب أن تعتمد على بيانات ومعلومات دقيقة واضحة وبطريقة جيدة.⁽²⁾

ج- الملاحظة الشخصية:

هي من الوسائل التي تستخدمها الإداري، وذلك لملاحظة العاملين الذين يخضعون لإشرافه أثناء ممارستهم العمل⁽³⁾ وذلك عبر تبادل الآراء بين المرؤوس والمرؤوسين وبالتالي فهي وسيلة نافعة تزود المدير بالكثير من المعلومات عن الأداء وسير العمل وتنبه في حالة وجود انحرافات وبالتالي لا يمكن إنكار أهمية ودور الملاحظة الشخصية للمدير للتأكد من أن الأهداف الموضوعة في طريقها إلى التحقق أو إنها تحققت فعلاً من خلال الآخرين.⁽⁴⁾

د- المراجعة الداخلية:

وهي العملية التي تتم بموجبها اتخاذ كافة إجراءات التقييم المنظم ليس فقط للعمليات الحسابية والمالية، إنما تقييم أداء كافة العمليات التي تجريها المنظمة مع قياس النتائج الفعلية مقارنة بالنتائج المتوقعة، ويدخل في إطار التقييم فعالية السياسات، الإجراءات وطرق العمل التي تحدد الإطار العام لكافة العمليات.⁽⁵⁾

هـ- الرقابة عن طريق نقطة التعادل:

يمثل تحليل نقطة التعادل وسيلة تخطيطية مفيدة حيث أنه يبين النتائج التي يمكن أن تحققها المنظمة عند مختلف استخدامات الموارد المتاحة. وكوسيلة رقابية فإن التحليل يبين عند كل نقطة معينة العلاقة ما بين التكاليف التي تتكبدها المنظمة وبين إيراداتها عند تلك النقطة.

(1) عبد الكريم أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 250.

(2) عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 463.

(3) عبد الكريم أبو مصطفى، نفس المرجع، ص 251.

(4) عبد العليم محمد بكري، المرجع السابق، ص 208.

(5) كامل بربر، المرجع السابق، ص 159.

أن هذا الأسلوب يمثل وضع المنظمة في لحظة معينة، شأنه في ذلك شأن الصور الفوتوغرافية التي تعبر عما يظهر فيها خلال لحظة معينة فقط، بالرغم من ذلك فإن أسلوب نقطة التعادل برغم هذه القيود التي ترد عليه، إنما هو وسيلة فعالة في إعطاء الإدارة في المنظمة فكرة جيدة عن مستوى نشاطها بصفة عامة. (1)

و- الشكاوى والتنظيمات:

هي أيضا من الوسائل الرقابية لكونها تحمل طابع المراجعات والمتابعة وإحقاق الحق إذ بمقدور تلك الشكاوي أن تضع الرؤساء تماما في الصورة، فيما يخص بعض أوجه الانحراف أو الأخطاء مهما كان نوعها، هذا وتكون المراجعات التي تهدف رفع الضرر الذي لحق بأحد الأفراد، أما استرجاعية أو تسلسلية والشكاوي عموما هي عبارة عن وسائل رقابية، يمارسها المواطنون والمراجعون على العاملين والمسؤولين في المنظمات. (2)

3. الأساليب المتخصصة:

من بين أساليب الرقابة المتخصصة نذكر ما يلي:

أ- خرائط مراقبة الجودة:

لعل من أهم تطبيقات وظيفة الرقابة تلك التي تهتم بالحفاظ على الجودة في منظمة ما عند مستوى معين مرغوب، سواء كان ذلك من حيث الحجم أو الشكل، الوزن، التركيب... الخ. إلى غير ذلك من الصفات التي تميز سلعة عن أخرى.

ولتحقيق هذا الغرض يجري استخدام ما يعرف بخرائط المراقبة التي تكون مبنية على أساس المعلومات الإحصائية مثل الوسط الحسابي والمدى والانحراف المعياري... الخ. (3)

ب- خريطة جانت:

تنسب هذه الخريطة إلى العالم الذي طورها " هنري جانت " أحد مؤسسي حركة الإدارة العلمية في نهاية القرن التاسع عشر. وتعتبر خريطة جانت وسيلة تساعد في ضبط عملية الإنتاج نسبة إلى عنصر الزمن، كما أنها أسلوب سهل ومباشر في إجراء مقارنة مستمرة بين ما هو مخطط وبين الأداء الفعلي. (4)

ج- أسلوب تقييم ومراجعة المشروعات:

إن عدد النشاطات والمهام المطلوبة لإنجاز أي عمل ضخم مثل بناء سد كبير أو ناطحة سحاب مثلا، تكون متعددة بشكل يجعل من الصعب على الإنسان العادي تصورها.

إن أساس أسلوب تقييم ومراجعة المشروعات هو في الترتيب المنطقي لنشاطات المشروع، ويتم ذلك عن طريق توضيح هذه النشاطات في شكل شبكة بيرت التي تبين ترتيب النشاطات على أساس تتابعها الزمني.

(1) محمد بكري عبد العليم، المرجع السابق، ص 203.

(2) عبد العزيز صالح بن حيتور، المرجع السابق، ص 174.

(3) ضيف حيرت، الميزانية التقديرية، جامعة بيروت العربية، ب ط، 1975، ص 5.

(4) حسين حريم، المرجع السابق، ص 320.

إن أسلوب ذو أهمية كبيرة للمدير في مجالات التخطيط والرقابة فاستخدام هذا الأسلوب يجبر المدير على أن ينظر في كل المراحل المختلفة اللازمة لإتمام عمل ما، كما أن التعرف على المسار المتحكم يسهل من عملية الرقابة على سير المشروع وخاصة في المشروعات ذات الطبيعة المعقدة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: خطوات العملية الرقابية.

تنطوي عملية الرقابة على الخطوات الآتية:

1. تحديد المعايير الرقابية.

وتشير المعايير إلى المقاييس الموضوعية التي تستخدم لقياس النتائج الفعلية في المنظمة، وذلك بوضع معدلات معينة للأداء وتحتوي هذه المعايير على وحدات عمل محددة لقياس كمية العمل ومستواه والزمن اللازم لأدائه، ولا شك أن قياس النتائج قياساً كمياً يعتبر مسألة يسيرة، أو في المسائل التي لا يصلح استخدام القياس الكمي فمن الصعوبة وضع معايير لقياس الأداء، والجدير بالذكر أن المعايير الرقابية أو المعدلات التي تستخدم لقياس الأداء يجب أن تتصف بالموضوعية، وأن تكون واضحة ومحددة للعاملين.

وكما كانت الأهداف محددة كما وكيفاً يمكن استخدامها لمعيار لقياس الأداء.⁽²⁾

2. قياس الأداء:

إن الملاحظة الشخصية هي من أبسط الطرق وأكثرها شيوعاً لقياس الأداء الفعلي⁽³⁾، وتقوم هذه الخطوة من العملية الرقابية على قياس الأداء في ضوء المعايير والأنماط الموضوعية سلفاً، وتعتمد سهولة أو صعوبة قياس الأداء على مدى الكفاءة في وضع معايير يمكن تنفيذها بسهولة بحيث كلما كانت معايير الأداء مناسبة والوسائل متاحة لدى الأفراد كلما كانت عملية القياس سهلة.⁽⁴⁾

وعليه فإنه كلما كانت هناك معايير كمية تعتمد على الأهداف المطلوب تحقيقها كلما سهلت عملية القياس.⁽⁵⁾

(1) إبراهيم مصطفى بعيرة، المرجع السابق، ص 56.

(2) عبد الكريم أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 248.

(3) بشير علاق، الإدارة الحديثة (نظريات ومفاهيم)، عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ب ط، 2008، ص 350.

(4) محمد فريد الصحن وآخرون، المرجع السابق، ص 351.

(5) محمد فريد الصحن وآخرون، نفس المرجع، ص 352.

3. مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير:

تتضمن الخطوة الثالثة في عملية الرقابة مقارنة الانجاز أو الأداء المحقق مع الأداء المنشودة المتمثل في المعايير المعتمدة في الخطوة الأولى، وهنا تتم المقارنة بين ما هو موجود وبين ما يجب، والغرض من المقارنة هو اكتشاف ما إذا كان هناك اختلاف هام عما هو مخطط والأداء الفعلي المحقق، وتتم المقارنة بتحليل البيانات الواردة من شبكة التغذية الراجعة في المنظمة وهي عبارة عن شبكة اتصالات تربط مراحل عملية الرقابة ببعضها البعض، وتوجه إلى مراكز اتخاذ القرار أين يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.⁽¹⁾

4. تقييم وتصحيح الانحرافات:

بمجرد الانتهاء من قياس الأداء وتحديد الانحرافات يجب البدء فوراً في اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة، والإجراءات التصحيحية تستهدف الوصول بالأداء الفعلي إلى مستويات ومعايير الأداء المطلوبة أو المخططة، وتتركز هذه الإجراءات بصفة عامة على علاج الأخطاء والمشاكل خاصة في حالة الانحرافات الغير مرغوبة، وقد يتطلب تصحيح الانحرافات إعادة التخطيط أو التنظيم أو تغيير أساليب التوجيه أو تطوير أدواته المستخدمة.⁽²⁾

المطلب الثالث: خصائص وشروط النظام الرقابي الجيد.

لكي يكون نظام الرقابة فعال يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والشروط وهذا حتى يكفل له النجاح والفعالية ويمكن تحديدها فيما يلي:

1. الملائمة:

ويقصد بها إن يتلاءم النظام الرقابي مع نشاط المنظمة وطبيعتها وحجمها، إلى جانب ذلك يجب أن تتلاءم النظم الرقابية الفرعية داخل المنظمة مع طبيعة عمل الإدارات والأنشطة قیها، كما يجب أن يتكامل النظام الرقابي مع سائر النظم التنظيمية الأخرى خصوصاً النظام التخطيطي، وينبغي على المدراء أخذ العوامل في الاعتبار أثناء قيامهم بعملية التخطيط، مثل الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالمنطق والتي تضيف أبعاداً مكملة للنظام الرقابي.⁽³⁾

⁽¹⁾ حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات العمليات الإدارية، وظائف المنظمة)، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 309، 310.

⁽²⁾ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص 559، 560.

⁽³⁾ عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 454.

2. الوضوح والبساطة:

يعني أن يكون النظام الرقابي واضح ومفهوم لدى القائمين على تطبيقه، ومنهم موضع التنفيذ ومنهم المسؤولون عن تصميم النظام وعرض المعلومات الرقابية وتحديد مراكز المسؤولية وعدم شمول الرقابة لألفاظ وأدوات معقدة، وهذا لكي لا يحدث انحراف للرقابة نفسها عن الهدف من وجودها. (1)

3. المرونة في الرقابة:

يجب أن يتصف النظام الرقابي الفعال بالمرونة التي تسمح بالتلاؤم مع المتغيرات التي تستجد سواء كانت متغيرات داخلية أم متغيرات تعود إلى البيئة الخارجية، أو التعديلات التي تحدث في الخطط المرسومة. (2)

4. السرعة في كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

بمعنى أن يتصف النظام الرقابي بالسرعة في اكتشاف الانحرافات عن خط سير العمل بسرعة وفي الوقت المناسب، وبالتالي يعد عامل الوقت عنصر أساسي في العملية الرقابية فكلما كان النظام الرقابي سريع في كشف الأخطاء في حينها والتبليغ عنها وتحديد أسبابها كان نظاما فعالا اقتصاديا والعكس صحيح، كما يجب أن يتضمن أو يشير إلى الإجراءات والتصرفات الواجب أتباعها لمعالجة الانحرافات والأخطاء. (3)

5. النظرة المستقبلية أو التنبؤ المستقبلي":

النظام الرقابي الجيد هو الذي يكون قادرا على التنبؤ بالانحرافات في وقت يمكن مع اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لمواجهتها والاستعداد لها قبل وقوعها، والاهتمام بالتصحيح أكثر من توقيع العقوبات والتركيز على الأهداف المستقبلية وتحقيق النتائج. (4)

6. الموضوعية:

يقصد بها أن يتعد النظام الرقابي عن العوامل الشخصية عند القيام بقياس وتقييم الأداء، لتكون عملية الحكم وتقييم الانجاز موضوعية بعيدة عن العوامل الشخصية. (5)

7. الدقة:

يجب أن يقدم النظام الرقابي معلومات دقيقة عن واقع عملية التنفيذ التي تحدث، إذ كلما كانت المعلومات دقيقة ومعبرة عن حقيقة الواقع ساعد متخذ القرار في المشروع على اتخاذ قراراتهم بكفاءة وفعالية، وبالتالي ساهمت هذه القرارات في حل المشكلات التي تقع في المشروع.

(1) الرائد محمد مهنا العلي، الوجيز في الإدارة العامة، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط1، 1984، ص198.

(2) مصطفى يوسف كافي وآخرون، المرجع السابق، ص359

(3) الرائد محمد مهنا، نفس المرجع السابق، ص198.

(4) عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص456

(5) عمر وصفي عقيلي، نفس المرجع، ص456.

8. الشمولية:

يجب أن يشمل النظام الرقابي كافة الأنشطة في المشروع.

9. السرعة في اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات:

بمعنى أن يتسم النظام الرقابي بالسرعة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أي هو الوقت الذي يسمح للجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات والأخطاء قبل أن تستفحل في المشروع.⁽¹⁾

10. أن يكون النظام الرقابي انتقائياً:

في كل منظمة يوجد دائماً بعض المقاييس الرئيسية التي يمكن ربطها بنجاحها، وتختلف متغيرات النجاح من منشأة لأخرى، ولهذا يجب على كل منشأة أن تقوم بتفصيل " المقاييس الرئيسية التي تمكنها من الحكم على كفاءة الأداء الكلي للمنشأة.⁽²⁾

11. اعتماد النظام الرقابي على الاتصال والمعلومات الإدارية:

لا بد من توافر نظام سليم يمكن من تلقي وتسجيل كافة المعلومات الخاصة بمعايير الأداء وأيضاً القياس الفعلي للأداء بالإضافة إلى توافر نظام مزدوج الاتجاه للاتصال بما يمكن من توفير المعلومات في الوقت المناسب.⁽³⁾

12. تقديم نظام الرقابة الإجراءات الواجب اتخاذها التصحيح الأوضاع:

وهذا يعني أن نظام الرقابة يجب ألا يقتصر على اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات عن الخطط الموضوعية بل من الواجب أن يكون النظام الرقابي نظاماً مشمراً بحيث يبين الطريق والأعمال الواجب أتباعها لتصحيح هذه الأمور.⁽⁴⁾

(1) مصطفى يوسف كافي وآخرون، المرجع السابق، ص 395، 360.

(2) محمد فريد الصحن، علي الشريف، محمد سعيد سلطان، المرجع السابق، ص 358.

(3) محمد فريد وآخرون، نفس المرجع، ص 359.

(4) عبد الكريم، أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 248.

خلاصة:

نستخلص مما سبق حول مفهوم الرقابة وما تتضمنه من أنواع مختلفة بأن الرقابة عملية أساسية وهمة داخل أي تنظيم، فهي تضمن الأداء الحسن للعمل والأنشطة المختلفة، كما تعمل على تقييم وتقويم الانحرافات وتصحيح الأخطاء ومعالجة مختلف النقائص، ومنع تكرارها مستقبلاً. إن الرقابة نشاط منظم ومستمر تعتمد على استخدام أساليب ووسائل مختلفة حتى تضمن تحقيق الأهداف الموضوعية والوصول إلى النتائج المرجوة، وحتى تنجح عملية الرقابة لا بد من وجود نظام رقابي فعال. يمكن من تحقيق الرقابة بالشكل الصحيح. الأمر الذي يكفل دعم الإدارة وتقويتها ومنع تفككها أو اهتبارها وتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية.

الفصل الثالث

الرقابة و التنمية المحلية بولاية

عين الدفلى

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة حالة ولاية عين الدفلى من أجل تفعيل الرقابة ودورها في تحقيقها للتنمية المحلية على مستوى الولاية، وذلك من خلال التعريف بالولاية وتاريخ نشأتها وتقسيمها الإداري، وستتطرق كذلك إلى أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية من إمكانيات بشرية واقتصادية بالإضافة إلى التطرق لأهم الانجازات المحققة، في الولاية، والعراقيل التي تعيق تحقيق التنمية المحلية بالولاية، أما في المبحث الثاني، فيتناول الرقابة ممارسة على الولاية حيث يخصص لدراسة أجهزة رقابية على الولاية، والمجلس الشعبي الولائي كآلية للرقابة على الولاية، وكذلك الرقابة على الولاية كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول ولاية عين الدفلى.

تحتل الجماعات المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية، بحكم قربها من المواطنين، ولعل نجاح أو فشل عمليات التنمية المحلية يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في إدارة التنمية المحلية.

والولاية هي إحدى الهيئات المحلية التي أسندت أهم مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على مستوى المحلي، والولاية عين الدفلى من ولايات الجزائر، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية، وهي واحدة من أبرز ولايات الجزائر كونها تحتوي على أهم المصادر الحيوية والإمكانات الطبيعية المساعدة على الاستقرار، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نبذة عن ولاية عين الدفلى من حيث نشأتها ومميزاتها الاجتماعية الاقتصادية، التاريخية والجغرافية، وكذا التنظيم الإداري المحلي بالولاية.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لولاية عين الدفلى.

مرت ولاية عين الدفلى كغيرها من مناطق الوطن بمراحل تاريخية، من المرحلة الفينيقية الرومانية، ومنطقة الظهرة، وسهل المينا كانت محتلتين من طرف القبائل الماسوشية، وكان ذلك قبل مجيء الرومان في بداية القرن الأول الميلادي، وبدخول الرومان المنطقة قاموا بإنشاء مراكز مراقبة مثل: أوبيدسم نوفيم (oppdum-nosum) الذي أجز على هضبة تطل على الطريق الممتد على الضفة الشرقية لواد الشلف، وبالضبط بالجهة الشمالية الشرقية لمدينة عين الدفلى، وكانت مهمتها الأساسية مراقبة السهول والتصدي لهجمات القبائل الرحل، وتعد مليانة من أبرز مناطق الإمبراطورية الرومانية بعد العاصمة، إذ تم العثور على مجموعة من الكتابات والقبور والتماثيل التي تؤرخ لتلك الفترة ومع قدوم المسلمين إلى المنطقة خلال القرن (10م) قام بولوغين بن زيري بإنشاء مليانة حوالي 382م على انقاض مليانة الروماني.

ومع بداية القرن السادس 16م تمكن الأتراك من الدخول إلى منطقة عين الدفلى واستقروا في مدينة مليانة، بحيث قاموا بضمها إلى بايلك الغرب ونصبو قبائل المخزن على أطراف المدينة وأثناء الاحتلال الفرنسي اتخذ

الأمير عبد القادر مليانة مقرا لخلافته ويجعلها إحدى أهم مدنه، وأنشأ بها مصنعا للأسلحة ومخازن للدخيرة بقيت شاهدة إلى يومنا هذا⁽¹⁾.

تقع ولاية عين الدفلى بعد 150 كلم غرب الجزائر الجزائر العاصمة، تحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت، ومن الجنوب الشرقي ولاية المدية ومن الشرق ولاية البليدة، ومن الغرب ولاية الشلف، يبلغ عدد سكانها 800000 نسمة، أغلبهم قبائل الزيغنة التي دخلت إلى شمال إفريقيا في القرن 11م، تتبع ولاية عين الدفلى على مساحة تقدر ب 4.891 كلم².

تتميز ولاية عين الدفلى بمناخ متوسطي جاف مع طابع المناخ القاري ودرجة الحرارة في حدود 20 درجة بين درجات الحرارة في شهر جانفي وفي شهر أوت.

توجد على مستوى الولاية عدة مواقع تاريخية أهمها الأثر الروماني في مدينة العمرة (قرقرة)، ومدينة مليانة 975م، حيث تعتبر همزة وصل بين مختلف جهات البلاد، حيث تعتبر مدينة خميس مليانة محور هام لمختلف الجهات اعتبارا من الطريق الوطني رقم 4 (الجزائر-وهران) والطريق الوطني رقم 18، نحو تيارت وطريق وطني آخر نحو ولاية المدية⁽²⁾.

ولاية عين الدفلى ذات موقع استراتيجي يستفيد منه مواطنو الولايات المجاورة وهذا ما سوف نلاحظه في الخريطة التالية التي تبرز مكانة الولاية وموقعها الجغرافي من خلال الخريطة التالية:

¹ -wilayade aine defla.monographie de la wilayade aine defla 2013 desection
programmation et budgetaire edition bud gertai Edition mars 2014.

(1) مديرية التجارة لولاية عين الدفلى.

وتأسست ولاية عين الدفلى أثر التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث كانت متابطة قبل ذلك لولاية الشلف (الأصنام سابقا) تتكون الولاية من أربعة عشر (14) دائرة، بمجموع ستة وثلاثون بلدية موزعة كالتالي⁽¹⁾:

الدائرة	البلديات التابعة لها
عين الدفلى	عين الدفلى
خميس مليانة	خميس مليانة، سيدي لخضر
مليانة	مليانة، بن علال
جندل	جندل، واد الشرفة، بربوش
جليدة	جليدة، بوراشد، جمعة أولاد الشيخ
العطاف	العطاف، تيركانين
حمام ريغة	حمام ريغة، عين البنيان، عين التركي
بومدفع	بومدفع، الحسينية
عين الأشياخ	عين الأشياخ، عين السلطان واد الجمعة.
برج الأمير خالد	برج الأمير خالد، طارق بن زياد، بئر ولد خليفة
بطحية	بطحية، الحسينية، بلعاص
الروينة	الروينة، زدين، الماين
العبادية	العبادية، تاشطة، عين بويحيى
العامرة	العامرة، المخاطرية، عريب

الجدول رقم 1: دوائر بلديات عين الدفلى⁽²⁾.

المطلب الثاني: إمكانيات ولاية عين الدفلى

سيتم من خلال هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التي تحظى بها ولاية عين الدفلى وما تتوفر عليه من موارد مادية وبشرية، فالاستغلال الأمثل للموارد التي تملكها الولاية يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية.

(1) التعريف بالولاية، الموقع الرسمي للولاية: www.wilaya-aine-defla.dz/index.php اطلع على يوم 2018/04/27.

(2) التعريف بالولاية، نفس المرجع.

1. الإمكانيات البشرية:

يقدر عدد سكان ولاية عين الدفلى سنة 2016 ب(872276) نسمة، تتركز الغالبية العظمى لهذه الفئة الساكنة في خمس بلديات، هي الخميس، عين الدفلى، العطاف، مليانة⁽¹⁾، العبادية، وفي ما يلي حول يوضح توزيع السكان على أهم البلديات:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البلديات								
الخميس	86416	87539	88677	89830	90998	92181	93379	94593
عين الدفلى	67940	69475	71046	72651	74293	75972	77689	79445
العطاف	95091	59918	60757	61608	62470	63345	64232	651
مليانة	45014	45509	46010	46516	47028	47545	48068	48597
العبادية	42099	42962	43843	44748	45659	46595	47550	48525

جدول رقم 2: توزيع السكان على أهم البلديات⁽²⁾.

نلاحظ من الجدول تطور عدد السكان الولاية من (77م785) سنة 2009 الى (872276) سنة 2016، وهي زيادة مكانية معتبرة، تتوزع على 36 بلدية و 14 دائرة، تتركز بشكل كبير في خمسة دوائر كبرى هي: الخميس التي تتركز فيها أكثر نسمة بنسبة (11%)، بينما يتصاعد التعداد السكاني في عين الدفلى تدريجيا من (8.65%) سنة 2009 إلى (9.10%) سنة 2016، وفي العطاف تتراوح النسبة من (7.52%) سنة 2009، و (7.46%) سنة 2016، بينما مليانة فنسبة التعداد السكاني تتراوح على التوالي (5.36%) سنة 2009 إلى (5.58%) سنة 2016، أما على مستوى بلدية العبادية فقد تضاعف عدد السكان فيها من (5.36%) سنة 2009 إلى (5.56%) سنة 2016.

(1) سليمة بن مبارك، جازية أوفة، (دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر، دراسة حالة ولاية عين الدفلى للفترة 2004-2016)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مؤسسات، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، 2016، ص31.

(2) سليمة بن مبارك، جازية أوفة، نفس المرجع، ص34.

الفصل الثالث:

الرقابة والتنمية المحلية بولاية عين الدفلى.

وبالتالي فان هذه الدوائر تستقر فيها أكبر نسبة سكانية من عدد السكان الولاية حسب آخر الإحصائيات بنسبة (38.38%).

2. الشغل:

فيما يلي جدول يوضح توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط:

النسبة	اناث	النسبة	ذكور	القطاع
4.25%	1914	40%	85160	الفلاحة
90%	856	3.45%	7227	الصناعة
3.44%	1548	16.85%	35542	البناء والأشغال العمومية
11.31%	5080	18.26%	38499	الخدمات والتجارة
79.08%	35571	21.03%	44337	الإدارة
100%	44977	100%	210815	المجموع

جدول رقم 3: يوضح توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط⁽¹⁾.

من الجدول أعلاه ما لاحظناه أن نسبة العمالة تتركز بشكل كبير في قطاع الفلاحة، وهذا رابع أن ولاية عين الدفلى ولاية فلاحية تنشط بكثير من مجال الفلاحة، كما أن نسبة العاملين ذكور في هذا المجال أكبر من نسبة الإناث حيث تتراوح نسبة الذكور ب(40%) عكس الإناث التي تراوحت نسبتها (4.25%)، ولكن ترتفع نسبة التشغيل بالنسبة للإناث في مجال الإدارة بنسبة (79.08%) أما الذكور تراوحت النسبة (21.03%) لترتفع نسبة الذكور إلى (18.26%) في قطاع الخدمات والتجارة عكس الإناث التي كانت (11.31%) وقطاع البناء والأشغال العمومية نسبة التشغيل ذكور كانت (16.81%) أما الإناث بنسبة (3.44%)، وعلى مستوى قطاع الصناعة كان بدرجة أقل من (3.45%) ذكور، أما الإناث (1.90%).

⁽¹⁾ سليمان بن باريك، جازية أوفة، نفس المرجع، ص37.

هناك ارتفاع كبير على مستوى قطاع الفلاحة لدى الذكور، بينما الإناث توجهن الأكبر الى قطاع الإدارة.

2) الإمكانيات الاقتصادية لولاية عين الدفلى:

سنتطرق في البداية إلى إمكانيات الولاية فلاحيا نظرا أن ولاية عين الدفلى ذات طابع فلاحى بالدرجة الأولى ثم التطرق إلى المنشآت الصناعية.

1. القطاع الفلاحي:

تمتاز ولاية عين الدفلى بطابعها الفلاحي حيث تنتج 50 بالمائة من الإنتاج الوطني للبطاطا وحوالي ثلثي الإنتاج الوطني للتفاح، وتشتهر بزراعة الأشجار المثمرة وتعتبر عين الدفلى واحدة من أكثر الولايات نموا خاصة في القطاع الزراعي، وخصصت لها مبالغ عامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامج الدعم الفلاحي.

استمرت الولاية بالتطور وحقققت مراتب متقدمة على عدة أصعدة، ويمكن اعتبارها بحق سلة غذاء الجزائر لما تنتجه من منتجات زراعية، بداية من القمح والشعير مرورا بالبطاطا والبقوليات و انتهاء بمختل أنواع الفواكه⁽¹⁾.

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية ب 235.611 هـ أي ما يعادل 55 بالمائة من المساحة الإجمالية للولاية، منها 181.676 هكتار مساحة فلاحية صالحة للزراعة أي ما يعادل 77 بالمائة من المساحة الفلاحية الإجمالية، والمساحة الفلاحية الصالحة للسعي هي 35000 هكتار أي ما يعادل 19.26 بالمائة من المساحة صالحة للزراع، أما المساحة الغابية فهي 132.709 هكتار أي ما يعادل 31 بالمائة من المساحة الاجمالية للولاية⁽²⁾.

إن العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية هو 24532 منها المستثمرات الفلاحية الجماعية 1447 مستثمرة بمساحة تقدر ب 41.206 هكتار المستثمرات الفلاحية الفردية 887 بمساحة 5716.79 أما فيما يخص أراضي الامتياز التابعة للدولة فنجد 06 بمساحة 5275 هكتار.

⁽¹⁾ مجيد شعباني، الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة ولاية عين الدفلى: globaljournalof economic and business.vol2.no3.june2017.p98.

⁽²⁾ محمد شعباني، نفس المرجع السابق، ص 98.

ونظر لخص التربة والموارد المائية التي تمتاز بها الولاية وتعدد الأنظمة المكثفة للإنتاج الفلاحي المطبقة حاليا، الذي يبلغ عليها طابع إنتاج المحاصيل الكبرى، الخضروات، الأشجار المثمرة والحليب تبقى الولاية رائدة في الإنتاج البطاطا على المستوى الوطني فهي تعتبر منطقة خضراء، فنجد أن مساحة الأراضي التي تمارس عليها النشاطات هي كالتالي:

- **المحاصيل الكبرى:** 113000 هكتار، منها الحبوب 85000 هكتار، أي ما يعادل 76 بالمائة، أما الأشجار المثمرة 26.100 هكتار، الزيتون 6500 هكتار أي ما يعادل 25 بالمائة، الحمضيات 2300 هكتار أي ما يعادل 08 بالمائة، الكروم 200 هكتار ، الخضروات 2200 هكتار ومنها البطاطا 1500 هكتار أي ما يعادل 68 بالمائة.

- **الإنتاج الحيواني:** كان للدعم الفلاحي الأثر الإيجابي على تربية المواشي بحيث بلغ عدد رؤؤوس الأبقار الحلوب إلى ما يقدر 18300 رأس، متوسط إنتاج الحليب وصل ما يقارب 32 مليون لتر سنويا، أما فيما يخص تربية الدواجن فنجد نوعين هما : الدجاج، اللحم ويقدر ب 4.5 مليون وحدة سنويا، دجاج البيض يقدر ب 340000 وحدة سنويا⁽¹⁾.

جدول رقم (04): المنتجات الأساسية ومكانة الولاية عبر الوطن⁽²⁾.

المنتوج	الانتاج	المرتبة على المستوى الوطني
الحبوب	1.872.000	12
مختلف الخضروات	9.591.177	02
منها البطاطا	7.316.309	02
الأشجار المثمرة	1.625.750	03
منها الزيتون	141.550	13
الحليب	74088	18
تجميع الحليب	5.809	31

⁽¹⁾ محمد شعباني، نفس المرجع السابق، ص 99.

⁽²⁾ محمد شعباني، نفس المرجع السابق، ص 104.

33	49.832	اللحوم الحمراء
06	198.799	اللحوم البيضاء
19	82.455	البيض

2. القطاع الصناعي:

هناك عدة مؤسسات اقتصادية متواجدة عبر التراب الولاية والتي نذكر منها:

ج Batimital Montage : وتقع في المنطقة الصناعية الأولى عين الدفلى، وطبيعة النشاط

تركيب المعادن.

ج ملبنة عريب و ملبنة ونيس: الأولى تقع في بلدية عريب الثانية في بر ولد خليفة، كلتا الملبنتين تنشطان

في إنتاج الحليب ومشتقاته.

ج الشركة الوطنية لإنتاج السكر Scor Sucre : شركة متخصصة في تكرير السكر تقع في بلدية

سيدي لخضر.

ج شركة المواد الحمراء Spakb Riqueteri: تخصص هذه الشركة في إنتاج الأجر والقرميد.

ج شركة Alcahyd, Elsweday cable : تقع في المنطقة الصناعية للولاية تخصص الأولى

في الانتاج الصناعي للمنتجات الخرسانية غير المحمعة، بينما الثانية في صناعة الأسلاك الكهربائية للعتاد

والتجهيزات المرتبطة بالطاقة الشمسية والكهربائية.

ج Spama ghrib Tubes : تقوم بتصنيع الأنابيب الصلبة.

ج Sarl Fistar : تقع في العطاف تخصص في إنجاز البيض الطازج الموجه للاستهلاك.

ج Sarlles Moulinsdv dhhra : هذه الشركة متمركزة في بلدية سيدي لخضر بوعبيدة،

تقوم بصناعة البسكويت.

ج Cherifi belgacem : تختص هذه الأخيرة في إنتاج وتحصيل الخرسانة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ النسيج الاقتصادي لولاية عين الدفلى.

ج قطاع الصناعة والمناجم:⁽¹⁾

- عدد المشاريع المدعمة: 767 مشروع.
- عدد مناصب الشغل المحتملة: 22440 منصب.
- عدد المشاريع المقبولة: 275 مشروع.
- عدد المشاريع المستغلة: 11 مشروع.
- عدد مناصب الشغل المنشأة: 1.475 منصب.

3. قطاع التجارة:

- عدد الأسواق المغطاة: 21 سوقا.
- عدد المحلات الجاهزة: 120 محلا.

4. قطاع الأشغال العمومية:

- ج شبكات الطرقات تصل إلى 3108 كلم مها(الطريق السيارة 104 كلم-الطرق الوطنية 310 كلم- الطرق الولائية 795 كلم- الطرق البلدية 899 كلم).
- ج الخط الممزوج للسكك الحديدية (البلدية- الفرون).
- ج 05 سدود بطاقة استيعابية 550 مليون م3.
- ج 04 أحواض مائية بطاقة اجمالية 700-575 مليون م3.
- ج 08 حواجز مائية بطاقة استيعاب 7.64 م3.
- ج المجموع الكلي للأحواض الفلاحية بالولاية 1258 حوض بحجم يقدر ب 450140 م3 منها 13 احواض فلاحية مستزرعة.

5. قطاع السياحة والصناعة التقليدية:

- ج 6805 حرفي في مختلف المهن.
- ج 08 مؤسسات فندقية مستغلة بطاقة استيعاب ب 252 سرير و 18 وكالة للسياحية.
- ج مناطق حموية (حمام ريغة) الذي يستقبل 397625 زائر سنويا.

⁽¹⁾ سليمة مبارك، جازية أوفة، نفس المرجع السابق، ص38.

ل) ضف إلى ذلك قطاع الصيد البحري، الطاقة الاستثمارات العمومية إطار ميزانية التجهيز الغير ممركة ومخططات التنمية PSD+PCD.

المطلب الثالث: أهم الانجازات المحققة على مستوى الولاية

تقاس أهم الانجازات المحققة في ولاية عين الدفلى بمدى تحسن نوعية الخدمات الاجتماعية تعليم تربية وغيرها من الخدمات العمومية، وفي هذا المطلب سنتطرق الى أهم الانجازات المحققة بولاية عين الدفلى على مستوى مختلف القطاعات⁽¹⁾.

1. قطاع الصحة:

يحتوي هذا القطاع على تعداد معتبر من الهياكل الصحية يقدر ب 152 وحدة صحية متمثلة في عيادات متعددة الخدمات وقاعات الفحص ببلديات الولاية.

بالنسبة لمعدلات التغطية الصحية بالولاية خلال سنة 2017 فهي:

- 01 سرير ل 898 نسمة.

- عيادة متعددة الخدمات ل 24.598 نسمة.

- قاعة علاج ل 7.634 نسمة.

- طبيب أخصائي ل 2.530 نسمة.

- طبيب عام ل 1.437 نسمة.

- عون شبه طبي ل 337 نسمة.

- صيدلي ل 405 و4 نسمة.

كما تم تدعيم القطاع الصحي بالنسبة للقطاع العام ب 41 طبيب أخصائي و54 طبيب عام و15 جراح أسنان وصيدليتين و329 عون شبه طبي، وبالنسبة للقطاع الخاص فقد تم تدعيمه باعتماد 57 ممارس طبي ويتعلق الأمر ب 13 طبيب أخصائي و15 طبيب عام و09 جراح أسنان عام و8 مساعدين طبيين.

بالنسبة للمشاريع الجاري انجازها ، نذكر ما يلي:

⁽¹⁾ مديرية التجهيزات العمومية.

ل مشروع انجاز مستشفى 240 سرير: بعد تسوية وضعية الأشغال في شهر نوفمبر 2017 ومن المنتظر أن يتم تسليم المشروع في الآجال التعاقدية حيث تقدر نسبة الانجاز حوالي 80% .

ل مشروع انجاز عيادة متعددة الخدمات بتاشته زوغاغة: تم رفع التجميد عن العملية في 2017/12/20 وبعد استكمال الإجراءات الإدارية سوف يتم الانطلاق في الأيام القادمة.

بالنسبة لعدد المستشفيات تحتوي ولاية عين الدفلى على أربعة 04 مؤسسات استشفائية و117 قاعات علاج بالإضافة إلى 184 صيدلية خاصة و476 طبيب في القطاع العام و32 طبيب عام في القطاع الخاص⁽¹⁾.

2. قطاع التربية:

عرف هذا القطاع انجاز العديد من الهياكل التربوية خلال سنة 2017 بكل الأطوار التعليمية حيث بلغ تعداد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار الثلاثة خلال السنة 2017-2018 211.225 تلميذ موزعين كالاتي:

- التعليم الابتدائي: 117.449 تلميذ.

- التعليم المتوسط: 68.555 تلميذ.

- التعليم الثانوي: 25.221 تلميذ.

كما بلغ عدد الهياكل البيداغوجية للأطوار الثلاثة على النحو التالي:

- الطور الابتدائي: 431 مدرسة ابتدائية.

- الطور المتوسط: 110 متوسطة منها منجزة وفتح متوسطتين 02 من بلديات خميس مليانة وعين التركي خلال هذه السنة.

- الطور الثانوي: 50 ثانوية منها ثلاثة 03 ثانويات جديدة بكل من بلديات عريب، جليدة، والعطاف(سيدي بوعبيدة) ثم فتحها خلال هذه السنة.

- كما تم في هذا المجال انجاز ما يلي:

- استلام تجهيزات 16 حجرة توسيعية.

(1) مديرية التجهيزات العمومية.

- فتح 05 مطاعم مدرسية من بينها حجرتين 02 من ميزانية الولاية.
- استلام متوسطة قاعدة 06 بحي عاجة بخميس مليانة.
- إنجاز ساحة لعب بمتوسطة ثانوية الجديدة ببلدية طارق بن زياد.
- بلغ عدد المستفيدين من النقل المدرسي 18.960 تلميذ بالأطوار الثلاثة التعليمية بواسطة 230 حافلة عمومية و164 تابعة للخوادم.

3. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

إن جامعة خميس مليانة تضم حاليا (06) كليات ومعهد واحد، كما تتسع حاليا لأكثر من 20000 طالب وطالبة، حيث تستقبل كل سنة ما يقارب 5000 طالب جديد يؤطرها عدد معتبر من الأساتذة والباحثين بلغ عددهم 666 أستاذ من مختلف التخصصات فيما برامج التنمية عرفت سنة 2017 برمجة عدة عمليات، تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

-] اقتناء تجهيزات عملية لتدعيم الأعمال التطبيقية (شطر 2015).
-] تجهيز مخزن لتخزين المواد الكيميائية ثم الإشعار بالعملية في 2016.
-] اقتناء تجهيزات السلامة لفائدة الجامعة، تم تسجيل العملية في سنة 2016 بمبلغ 24.870.000.00 دج.
-] اقتناء تجهيزات متوسطة أو مدرائس تم تسجيل العملية في 2016 بمبلغ 42.636.000.00 دج تمت العملية.

عمليات في طور الانجاز:

- تهيئة مساحات رياضية بجامعة خميس مليانة تم الإشعار بالعملية في 2015 وهي حاليا مجمدة حسب القرار الوزاري.
- تهيئة المساكن للقطب القديم بجامعة خميس مليانة تم الإشعار في 2017 ولم تنطلق العملية.
- متابعة وإنجاز مجمع ل (05) مخابر للبحث، تم التسجيل العملية في 2014/03/31 بمبلغ 116.051.000.00 دج، العملية منتهية.

⁽¹⁾ مديرية التجهيزات العمومية.

6. قطاع الأشغال العمومية:

تم خلال سنة 2017 إنجاز عدة عمليات لتدعيم وصيانة شبكة الطرقات الموجودة عبر التراب الولاية وكذا القضاء على مختلف النقاط السوداء وفلا العزلة عن المناطق الريفية النائية، نذكر منها ما يلي:

- إنجاز الترتيبات والشبكات المختلفة لفضاءات الراحة بكل من زدين وجندل.
- استلام أشغال الصيانة ب 29 كلم على مستوى الطرق الوطنية.
- استلام أشغال الصيانة ب 53.06 كلم على مستوى الطرق الولائية.
- استلام 16.05 كلم من الطرق البلدية ومنشأ فني في إطار فك العزلة.

كما توجد عدة مشاريع جاري الانجاز بها على مستوى الطريق السيار شرق غرب، والطرق الوطنية والبلدية، وينسب متفاوتة فيما تم إنجاز مشاريع أخرى نذكر منها⁽¹⁾:

1) بالنسبة للطريق السيار شرق -غرب:

عملية إنهاء أشغال تحويل مختلف الشبكات المتواجدة في رواق الطريق الدائري الرابع على مسافة 24 كلم بنسبة 65% .

2) بالنسبة للطرق الوطنية:

أشغال تهيئة المخرج الشرقي للنفق الأرضي والإنارة العمومية بسوفاي على الطريق الوطني رقم 04 ببلدية خميس مليانة.

أشغال تقوية الطريق الوطني رقم 66 على مسافة 03 كلم.

أشغال اتمام تهيئة المخرج الغربي للنفق الأرضي ببلدية الروينة.

3) بالنسبة للطرق الولائية:

أشغال توسعية المنشأ الفني على الطريق الولائي رقم 08 على واد خموجة.

أشغال تعييد وتهيئة الأرصفة والإنارة العمومية على الطريق الولائي رقم 156 ببلدية جليدة.

(1) مديرية التجهيزات العمومية.

4) بالنسبة للطرق البلدية:

ج) بناء منشأ في مستوى واد الونادة ببلدية بوراشد.

ج) والطريق السيار من أهم المشاريع المنجزة على مستوى الولاية في قطاع الأشغال العمومية، على مسافة 104 كلم.

7. قطاع النقل:

عرف هذا القطاع تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين نذكر منها ما يلي:

أ- النقل بمختلف أنواعه:

ج) يوفر النقل العمومي للمسافرين 30.169 مقعد موزعة على 221 خط ل 1.159 مركبة ما بين الولايات والبلديات والريف.

ج) النقل الحضري والشبه الحضري للمسافرين (القطاع العمومي)، 28 مركبة يوفر 2800 مقعد.

ج) النقل بواسطة سيارات الأجرة وعددها 964 سيارة جماعية وفردية توفر 5219 مقعد.

ب- النقل الجماعي: يوجد متعاملين (02) بحظيرة تتكون من 50 حافلة موفرة 5000 مقعد.

ت- النقل البري للبضائع: يضم 4982 متعامل عمومي وخاص معتمد بحظيرة تقدر ب 10.618 مركبة.

ث- النقل بالسكك الحديدية بنوعيه:

نقل 61.873 مسافر، البضائع بحمولة اجمالية تقدر ب 40.770 طن. فيما يخص المشاريع فان مشروع ازدواجية خط السكة الحديدية الرابط بين خميس مليانة والعفرون على خط الجزائر- وهران (برنامج تكميلي في إطار دعم النمو الاقتصادي) بلغت نسبة الانجاز فيه إلى غاية 2017/12/31 ب 67%⁽¹⁾.

المطلب الرابع: معوقات وعراقيل التنمية المحلية بولاية عين الدفلى:

تواجه معظم ولايات الجزائر مشاكل عديدة، وولاية عين الدفلى باعتبارها وحدة من هذه الولايات ، فهي الأخرى تعاني من نفس المشاكل التي تعرقل مسيرتها التنموية ومن بين هذه المشاكل نذكر ما يلي:

(1) مديرية التجهيزات العمومية.

1. المشاكل المالية:

تعتبر الموارد العمود الفقري لأي وحدة محلية، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها على تمويل برامجها الخدمية، وتنفيذ سياستها وخططها التنموية من مصادر الذاتية، بدون الاعتماد على الاعلانات الحكومية، وولاية عين الدفلى لا تتمكن من الحاجات المحلية والإنفاق عليها ، وبالتالي فهي دائما بانتظار إعانات الحكومة هذا ما يقلص من استقلاليتها وبقائها دائما خاضعة للسلطة المركزية، تحت رقابة صارمة⁽¹⁾.

2. المشاكل الفنية:

تعاني معظم ولايات الوطن بما فيها ولاية عين الدفلى من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية، فهناك مشاكل عديدة تنبع من عدم كفاءة المورد البشري، وبالتالي نلاحظ نقص في الخبرات ومستوى الكفاءات بين موظفي الولاية، بالإضافة إلى نقص عدد المهندسين والمتخصصين العاملين في مؤسسات الولاية، بالإضافة إلى غياب عنصر المشاركة الشعبية، وعملية التنمية المحلية لا تقوم إلا بمشاركة جهود الشعب والحكومة غير أننا نلاحظ الغياب التام بولاية عين الدفلى لنصر المشاركة الشعبية.

3. الانفجار السكاني:

يعتبر الانفجار السكاني من بين المشاكل هي الأخرى التي تعاني منها العديد من ولايات الوطن من بينها ولاية عين الدفلى.

بهذا ما أدى إلى تدني في مستوى الخدمات المحلية بسبب زيادة الضغط عليها، ما ينجم عنها زيادة نسب البطالة بالإضافة إلى انتشار البيوت القصدية⁽²⁾.

4. المشاكل الإدارية:

من المشاكل الإدارية التي تعانيها الولاية أهمها الرقابة الصارمة من طرف الهيئة المحلية وفروعها، بالإضافة إلى ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق وانتشار مظاهر الفساد من محاباة ومحسوبية في تعيين موظفي الولاية.

(1) طالبي يمينة، المرجع السابق، ص 108.

(2) نفس المرجع، ص 109.

المبحث الثاني: الرقابة الممارسة على الولاية

في هذا المبحث سنتطرق إلى تفعيل الرقابة على الولاية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، في بداية الأمر سنتطرق إلى الإشارة إلى الرقابة على الولاية، ثم المجلس الشعبي الولائي كآلية على الولاية، والرقابة على الولاية كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

المطلب الأول: أجهزة الرقابة على الولاية

أولاً: رقابة السلطة الوصية

يمارس هذا النوع من الرقابة من طرف أعوان موظفين مختصين في إطار الوصية الإدارية، وينتمي هؤلاء الموظفين إلى السلطات المحددة التي يقرها القانون، والتي تعتبر سلطة عليا على الهيئات اللامركزية وأعمالهم قصد حماية المصلحة العامة وضمان السير الحسن لتنفيذ ميزانية الولاية وتوضع الولاية وبشكل عام الجماعات المحلية تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويتجسد هذه الرقابة فيما يلي:

- رفع محاضر الجلسات والمداومات إلى الوزارة من اجل الاطلاع عليها والتأكد من عدم مخالفتها للقوانين.
- حق إلغاء أعمال الهيئات المحلية في حالة عدم شرعية هذه الأعمال.
- المصادقة على ميزانية الولاية والبلدية والتي يشترط فيها التوازن المالي.
- عدم قدرة الوالي ورئيس المجلس الشعبي الولائي على إجراء تحويلات للاعتمادات المقيدة بتخصصات إلا بموافقة الوزارة الوصية⁽¹⁾.

ثانياً: الرقابة الخارجية على ميزانية الولاية

تنفذ ميزانية الولاية بتدخل ثلاث أعوان مستقلين عن بعضهم البعض فإذا كان صرف النفقات وتحصيل الإيرادات من صلاحيات الأمرين بالصرف فان مهمة الرقابة من صلاحيات المحاسبين العموميين والمراقبين الماليين وذلك بهدف منع صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية العمومية المعمول بها سواء تعلق بقواعد الميزانية أو بالقوانين المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة⁽²⁾.

(1) كمال بودانة شعباني، المرجع السابق، ص 121.

أ- رقابية المراقب المالي والمحاسب العمومي (الرقابة القبلية):

يعرف هذا النوع بالرقابة السابقة على الميزانية والتي تسمح باكتشاف وتحليل المشاكل الممكن حدوثها وتفاديها ومعالجتها قبل حدوثها، كما تهدف إلى التصرف السليم في الميزانية من خلال تنفيذ النفقات الحقيقية دون تجاوز مبالغ للاعتمادات وتنفيذها في حدود المبالغ الملتزم بها، كما تتضمن الرقابة السابقة إدراج النفقات في الفصول والأبواب الخاصة بها، وان صادف المراقب المالي والمحاسب العمومي أي نفقة يراها أنها لا تتوفر على الشروط القانونية فان القانون يحول لكلاهما رفض الدفع من طرف المحاسب العمومي⁽¹⁾.

ب- رقابية المفتشية العامة المالية (الرقابة الآنية)⁽²⁾:

تعمل هذا الجهاز على مراقبة التسيير المالي والمحاسبي الخاص بالدولة والجماعات المحلية، وهذا من أجل التنفيذ الحسن لميزانية الولاية والحد من كل أنواع التزوير والاختلاس و الإهمال الذي يطال المال العمومي المحلي، حيث تقوم هذه الأخيرة بإجراء عمليات الرقابة والمراجعة والتحقيق بصورة فحائية وذلك عن طريق مفتشين عاملين للمالية بمساهمة مفتشين مساعدين وتمثل رقابتها فيما يلي:

ج) صف المحاسبية وسلامتها.

ج) مطابقة العمليات التي تمت مراقبتها لتقديرات الميزانية، أو برامج الاستثمار.

ج- رقابية مجلس المحاسبية (الرقابة البعدية):

يختص هذا المجلس في المراقبة البعدية للتسيير المالي الخاص بالدولة وكل الهيئات العمومية التي تسري عليها قواعد المحاسبية العمومية بما فيها البلديات والولايات وذلك عن طريق:

ج) الرقابة المباشرة للأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، حيث يقدم له الولاية ورؤساء المجالس الشعبية البلدية عند نهاية كل دورة مالية حساباتهم الإدارية، كما يقدم له قابضو الضرائب والمحاسبين العموميين حساباتهم للتسيير.

(1)-(1) كمال بودانة شعباني ، المرجع السابق، ص122.

حق الاطلاع على الوثائق ونتائج عمليات المراقبة ، اذ يجوز أن يطلب أي وثيقة من شأنها أن تسهل عملية المراقبة المعمقة للعمليات المالية والمحاسبية للولاية بما في ذلك تقارير المراقبة الداخلية¹.

وبالتالي عملية الرقابة تعد نشاط مهم يمكن من تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المحلية بدون وجود أي انحرافات أو تجاوزات كما أن الاهتمام بالتقارير الرقابية ومتابعة ما يورد فيها يساهم في دفع عجلة التنمية المحلية، كما أن الرقابة سواء القبلية أو البعدية أو الآنية تساهم في تزويد الأطراف المسعولة عن المشاريع والبرامج بالمعلومات وفي الوقت المناسب.

المطلب الثاني: المجلس الشعبي الولائي كآلية للرقابة على الولاية

إن الإدارة المحلية تقوم على أساس الاعتراف بوجود مصالح إقليمية يشترك الإشراف عليها من أشخاص يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب من طرف إدارة المجتمع، بحيث يقومون بحماية مصالح الجماعات الجماعات الإقليمية نيابة عنهم، أي تقوم بالتعبير عن إدارة الشعب الذي يقوم باختيار من يمثله، وبالتالي اللامركزية التي تتمثل في المجالس المحلية المنتخبة والمتمثلة في البلدية والولاية، والتي تعتبر تجسيدا للديمقراطية تسمح للمواطنين في تسيير شؤونهم العمومية بأنفسهم وبالتالي فالمجالس المحلية المنتخبة معترف لها بالشخصية الاعتبارية من أجل إصدار وتنفيذ القرارات التي تتخذها في مختلف الجوانب من اجل تحقيق التنمية المحلية².

بالتالي فان المجلس الشعبي الولائي بموجب الصلاحيات الممنوحة له فهو له حق ممارسة الرقابة حيث يعتبر هذا الأخير هيئة للمداولة والمراقبة طبقا للمادة 159 من الدستور، وبالنسبة للرقابة التي يمارسها هذا المجلس على الولاية فهي تتمثل فيما يلي:

تكون رقابة المجلس الشعبي الولائي على الولاية من أعمال الولاية اذ يقوم المجلس بالرقابة الدائمة والمستمرة على مختلف الأعمال والتصرفات المتخذة على مستوى الولاية فهو الهيئة التي تقوم بإدارة الولاية والجهاز الأساسي فيها.

فحسب المادة 67 من قانون الولاية التي تنص أنه: " يجب على الوالي أن يضع تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي الولائي الوثائق والمعلومات والإمكانات والوسائل الضرورية لتأدية مهام المجلس"⁽³⁾.

(1) كمال بودانة شعباني ، المرجع السابق، ص123.

(2) شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص 80.

(3) المادة 67 من قانون الولاية، المرجع السابق.

وبالتالي من خلال هذا القانون فان الولاية تبقى دائما تحت رقابة المجلس الشعبي الولائي، في كل التصرفات والأعمال التي تقوم بها.

كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيق طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويعلمه الوالي بالنشاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم⁽¹⁾.

تبين هذه المادة كذلك الرقابة التي يجسدها المجلس الشعبي الولائي على الولاية.

تجدر رقابة المجلس الشعبي الولائي على الولاية كذلك عبر ميزانية الولاية، بحيث تنفذ ميزانية الولاية الا بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي، نجد ذلك في المادة التي تنص أنه: " يعد الوالي المستوى التقني للمشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعب الولائي عليها وهو الأمر بالصرف"⁽²⁾، وبالتالي فان ميزانية الولاية الخاصة بتمويل الأعمال والبرامج التنموية، تتم إلا بمصادقة المجلس الشعبي الولائي، كما يصوت المجلس على مشروع الميزانية بالتوازن وجود ما بين النفقات والإيرادات وعندما يظهر تنفيذ الميزانية للولاية عجزا فان المجلس الشعبي الولائي يتخذ كافة التدابير اللازمة لامتناع هذا العجز وضمان التوازن الصارم للميزانية⁽³⁾.

المطلب الثالث: الرقابة على الولاية كآلية لتفعيل التنمية المحلية

بالرغم من تمتع الولاية بالاستقلالية المالية، وكذا الشخصية المعنوية لا يحول دون أبعادها عن الرقابة فالولاية تخضع للرقابة، سواء تعلق بفئة المعنيين أو فئة المنتخبين، لذا تخضع الولاية لرقابة متعددة نحدد فيما يلي:

1. الرقابة على الوالي:

ان موضوع المسؤولية وتقديرها يحتم بالضرورة وجود رقابة على الولاية من قبل الجهات المسؤولة على تعيينهم، وذلك لإبراز مدى فاعلية الرقابة من جهة والتسيير السليم للمسؤولية الملقاة على الولاية من جهة أخرى، ومن صور الرقابة على الولاية توجد الرقابة الإدارية والرقابة السياسية والرقابة الشعبية⁽⁴⁾.

⁽²⁾ المادة 78 من قانون الولاية، المرجع السابق.

⁽³⁾ الحادة 107 من قانون الولاية، نفس المرجع.

⁽⁴⁾ المادة 168-169 من قانون الولاية، نفس المرجع.

⁽⁵⁾ عتيقة بلجيل، " فعالية الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة المحلية"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص198.

الرقابة الإدارية على الولاية:

الرقابة الإدارية هي مراجعة السلطات الإدارية لأعمالها من تلقاء نفسها أو بناء على تظلمات أو طلبيات الأفراد، بمعنى ان الرقابة الإدارية تنصرف الى الأعمال التي يقوم بها المرؤوسين من قبل رؤسائهم في حياتهم الوظيفية، وبالتالي هذا يجعل الوالي خاضعا في هذا الشأن الى وزير الداخلية في أعماله الإدارية، بمعنى أن الشكاوي والتقارير التي ترفع بشأن أعمال الولاية توجب إلى وزير الداخلية.

إن الغاية الحقيقية لهذه الرقابة هو التصدي لأي انحراف أو تجاوز يمكن أن يصدر عن الولاية، وذلك ضمنا المصلحة الخاصة للمنطقة المحلية والمصلحة العامة للوطن⁽¹⁾.

الرقابة السياسية على الولاية:

من صور الرقابة الأخرى على الولاية هي الرقابة السياسية تتم هذه الرقابة كذلك عن طريق التقارير التي يرفعها الولاية بصفة دورية، وتعد هذه الأساليب من الرقابة تقليدية من زاوية علم الإدارة، غير أنها الأسلوب الوحيد الذي يعتمد لمراقبة أي هيئة ليس فقط الولاية⁽²⁾.

الرقابة الشعبية على الولاية:

كنا ذكرنا سابقا فيما يخص الرقابة الشعبية على أنها رقابة المجتمع المدني والرأي العام والجمعيات والنقابات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، وحتى المواطن في حد ذاته يعد جهة رقابية تمارس الرقابة ويتجسد ذلك من خلال مختلف الشكاوي والتظلمات التي المواطنين وبالتالي فان المواطن هو فاعل أساسي باعتبار أن التنمية المحلية هي تظافر للجهود الحكومية والشعبية فهنا المواطن يلعب دورا محوريا في عملية التنمية وممارسة هذا الفاعل للرقابة على أعمال الولاية فهو يساهم في تقييم وتصويب برامج ومشاريع التنمية بما يحقق المصلحة العامة للمواطنين على المستوى المحلي.

⁽¹⁾ عتيقة بلجل، نفس المرجع السابق، ص 199.

⁽²⁾

الرقابة على المجلس الشعبي الولائي:

تمارس السلطة المركزية رقابة إدارية على المجلس الشعبي الولائي، تخضع مداورات المجلس لرقابة وزارة الداخلية وهي رقابة تتعلق بالوصاية وهي لا تنفذ الا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية عليها من اجل أقصاه شهران⁰²، وهي محاولات المجلس الشعبي الولائي المتضمنة الميزانيات والحسابات، التنازل عن العقار واقتناءه أو تبادلية اتفاقية التوأمة، لهبات والوصايا الأجنبية⁽¹⁾.

(1) المادة 57 من قانون الولاية، المرجع السابق.

خلاصة

ما يمكن استخلاص من هذه الدراسة الميدانية، وعبر ما تطرقنا اليه من مميزات الولاية وما تملكه من مؤهلات في مختلف المجالات، أن ولاية عين الدفلى تملك من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق تنمية فعلية حقيقية خاصة في مجال الفلاحة فهي ولاية فلاحية بامتياز، ورغم الانجازات المحققة على مستوى الولاية لازالت تسعى جاهدة لتفعيل التنمية في كل منطقة من نطاقها ، ومن خلال تطرقنا في المبحث الثاني الرقابة الممارسة على الولاية فولاية عين الدفلى كغيرها من ولايات الجزائر فهي تخضع لشيء صور الرقابة كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

خاتمة

كحوصلة لهذه الدراسة البسيطة والمتواضعة التي عاجلت موضوع دور الرقابة في توجيه سيارات التنمية المحلية، فإن للرقابة هي إحدى العمليات المهمة داخل كل تنظيم وهي تحتل مكانة بالغة الأهمية والعملية الرقابية ليست عملية لمتابعة التنفيذ والاهتمام بالكشف عن الأخطاء والانحرافات فقط، وإنما هي عملية مستمرة قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ وبعده.

إن عملية تفعيل الرقابة على المستوى المحلي هو أساس التنمية الشاملة، وتحقيق التنمية المحلية مرهون بالاعتماد وتفعيل مجموعة من العناصر منها المشاركة الشعبية واللامركزية الإدارية والمالية إلى غير ذلك من المرتكزات، ومن الآليات التي تحقق أهداف التنمية المحلية هي الرقابة كأحد أهم الشروط وهذا عبر الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

إن قضية الرقابة على التنمية المحلية في الجزائر ليست رقابية رئاسية وإنما رقابة بالوصاية، عبر لجان على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ومتابعة المشاريع المنجزة عن طريق المحاسب المالي والمراقب المالي، والملاحظ إن الرقابة لا تتم إلا من خلال التقارير فقط، لذا الجانب الرقابي لا يزال غير مفعّل بالشكل الصحيح ، الأمر الذي يوضح وجود عراقيل وصعوبات تعيق تحقيق التنمية المحلية، سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي، بالتالي التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود رقابة فاعلة ومستمرة قادرة على متابعة الخطط والسياسات الموضوعة.

من خلال كل ما قدمناه في هذه الدراسة يمكن أن نقدم بجملة من التوصيات المتمثلة فيما يلي:

- ضرورة تفعيل المشاركة الشعبية لأن التنمية المحلية هي عملية تشاركية لا ترتبط بأشخاص أو مؤسسات معينة بل ترتبط بالتشاركية ومشاركة وتدخّل مختلف الفواعل.
- ضرورة تعزيز استقلالية الوحدات اللامركزية لأنه كلما اتجهنا إلى نوع من الاستقلالية في التسيير كلما اتجهنا أكثر إلى تنمية القدرات الذاتية لهذه الوحدات في استغلال مواردها ومقوماتها المتاحة.
- ضرورة وجود رقابة مرنة مستمرة بمعايير حديثة تكفل تنمية حقيقية ومستمرة.
- ضرورة وجود نوع من المبادرة والابتكار والإبداع لدى الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

الموسوعات والمعاجم:

- 1- أبو الفضل جما الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط1، 2003.
- 2- صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان أحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، غزة.

المراجع باللغة العربية:

- 1- السوافيري فتحي رزق وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، 2002.
- 2- أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري ، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
- 3- أبو مصطفى عبد الكريم، الإدارة والتنظيم (المفاهيم، الوظائف، العمليات)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007.
- 4- الصحن محمد فريد، د.علي الشريف، د.محمد سلطان، مبادئ الإدارة، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 5- الجندي مصطفى، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987.
- 6- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثل والواقع، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001.
- 7- أبو القحف عبد السلام وآخرون، أساسيات التنظيم في الإدارة ، الإسكندرية،: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
- 8- بربر كامل، لاتجاهات الحديثة في الإدارة وتحديات المديرين، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر، ط2، 2007.
- 9- حسين عبد الفتاح، منادى الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992.
- 10- حریم حسین، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات العمليات الإدارية ووظائف المنظمة)، عمان: دار حامد، ط1، 2006.
- 11- حسين أمين عبد العزيز، إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرون، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، 2001.

-
- 12- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 2009.
- 13- الرائد المهنا العلي، الوجيز في الإدارة العامة، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط، 1984.
- 14- الجميلي خيرى خليل، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية(البناء الاجتماعي للمجتمع)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.
- 15- درة عمر محمد، مدخل إلى الإدارة، حلب: جامعة عين شمس، ابيلا للعلوم السياحية والفندقية، 2009.
- 16- صالح بن حبتور عبد العزيز، أصول ومبادئ الإدارة العامة، عمان: الدار الجامعية دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
- 17- علي عباس ، الرقابة الإدارية على منظمات الأعمال، عمان: الأردن دار ثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 18- عبدي زيد منير، سامي محمد هاشم، مدخل للإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 19- د.عوابدية عمار، عملية الرقابة على أعمال الإدارة العامة، الجزائر: 1982.
- 20- د.عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: دار جامعة الإسكندرية، 2001.
- 21- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- 22- عاطف زاهر عبد العليم، الرقابة على الأعمال الإدارية، عمان: دار اليا، ط1، 2009.
- 23- د.علاق بشير، الإدارة الحديثة(نظريات ومفاهيم)، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
- 24- د.عقيلي عمر وصفي، الإدارة المعاصرة(التخطيطي، التنظيم، الرقابة) عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007.
- 25- سيف خيرت، الميزانية التقديرية، جامعة بيروت العربية 1975.

26- د.عبد الغفار حنفي، د.عبد السلام أبو القحف، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية، 200.

ثانيا: الملتقيات

1- موسى رحمانى، وسيلة سبتى، (واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات الحالية وآفاق التنمية المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية) جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 01-02-ديسمبر 2004.

2- د. المعز الله صلاح أحمد البلاغ، ركائز التنمية في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قلمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012.

رسائل وأطروحات:

1- أحمد السويقات، الرقابة على أعمال الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

2- كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الداخلية الإدارية على التنمية المحلية دراسة حالة ببلدية حاسي ببح، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

3- حفصة تلي، دور الرقابة الشعبية في تفعيل الإدارة الإقليمية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

4- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في تنمية المحلية دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

5- خيضر فتفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم التجارية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

- 6- سنوسي وحشية، قالية فتيحة، الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية البويرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 7- عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 8- أحمد شريفني، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2009-2010.
- 9- محمد إسلام تلي، دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق وخدمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.
- 10- مقداد خميسي، (واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر، الفترة 1990-2000 حالة ولاية البليدة) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2008-2009.
- 11- سليمة بن برك، جازية أوفة، دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر، دراسة حالة ولاية عين الدفلى الفترة 2004-2016 مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص موسوعات، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.
- 12- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس البلديات ولاية قسنطينة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع، التنمية، جامعة منشوري قسنطينة، 2010-2011.
- 13- طالي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية ودراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016.

الوثائق الرسمية:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون(10/11)، المؤرخ في 21 يونيو 201، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد37، الصادرة في 03 يونيو 2011.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون(12/07)، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة في 29 فيفري 2012.

الكتب باللغة الانجليزية:

- 1- Xavies gseff.le developement local.edition.l'aube.bibilitheque des terrsition es gemenos.2002.
- 2- Wlaya de ain deffla.monographie de la wilaya de ain deffa 2013.direction de programation et bulgetaire.edition budgetair.editoinnair3.2014.

المجلات:

- 1- فضيلة خلفون(دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر)، مجلة الباحث للدارسين الأكاديميين، العدد 10، جامعة قسنطينة3، جانفي 2017.
- 2- د. فوزية خلوط(واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي)، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد07، جامعة يحيى فارس المدية، جانفي 207.
- 3- فطيمة لبصير(الإعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية) مجلة الباحث للدارسين الأكاديميين، العدد10، جامعة قسنطينة03، جانفي 2017.
- 4- د. ليندة أونيسي، (المخطط البلدي ودوره في تنمية البلدية)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد09 جامعة قسنطينة03 جوان 2016.
- 5- د. ناجي عبد النور(نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة)، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر.

6- سعد الدين عبد الجبار، شتاتة عمر، (التنمية المحلية المستدامة مصلحة حتمية لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي)، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر.

مواقع الأنترنت:

1- الأمين عوض الحاج أحمد وآخرون، ورقة عمل بعنوان الأطر المؤسسة للمجتمع المحلية والشراكة في تحقيق التنمية المحلية من الموقع الإلكتروني:

www.-elfare.gov-sdwasks hoptanmia.2.pdf

2- التعريف بالولاية، الموقع الرسمي للولاية:

www-wilaya de ain defla dz-index-php.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
37	أنواع الرقابة.	01
53	خريطة ولاية عين الدفلى.	02

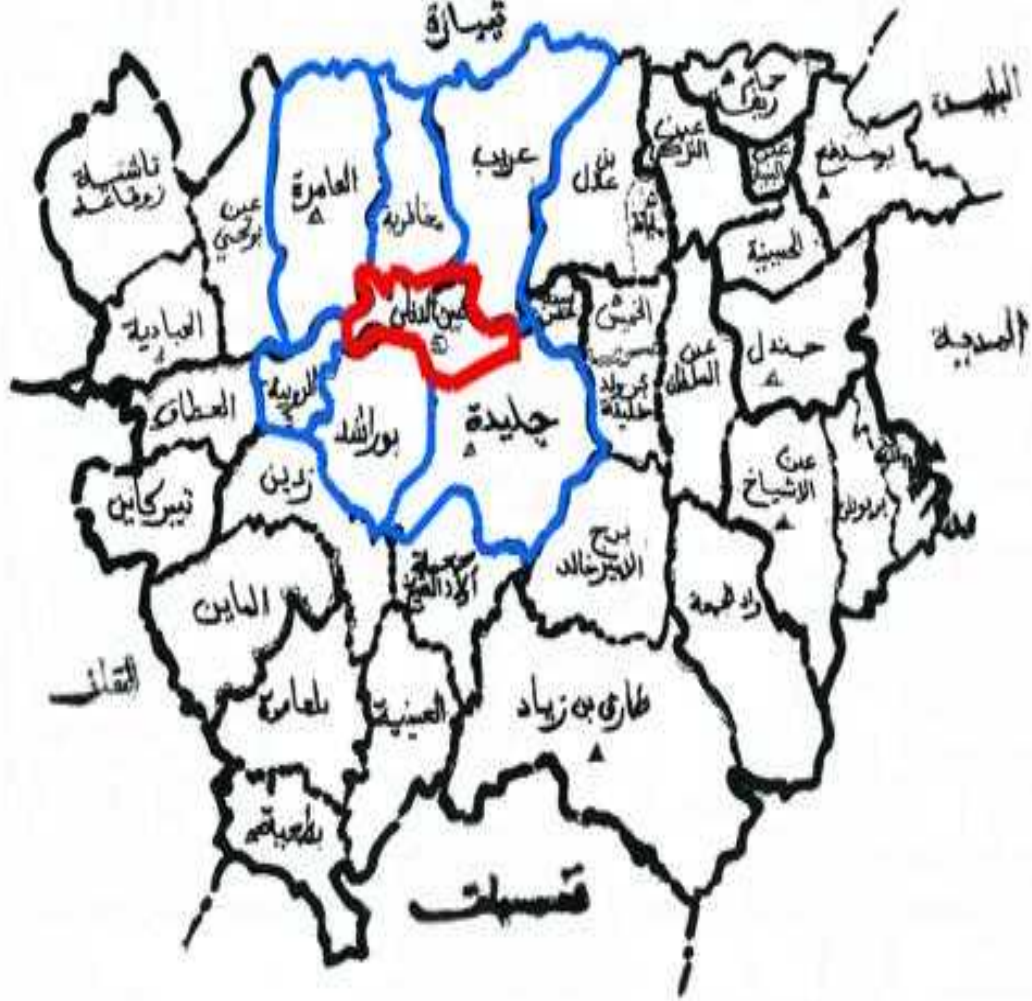
الجداول:

55	دوائر وبلديات عين الدفلى.	01
56	توزيع السكان على أهم البلديات.	02
57	توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط.	03
59	المنتجات الأساسية ومكانة الولاية عبر الوطن.	04

ملاحق

ولاية عين الدفلة

قبيلة



فهرس الموضوعات

	فهرس الموضوعات
	شكر
	إهداء
	خطة الدراسة
01	مقدمة
	الفصل الأول: التنمية المحلية.
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.
09	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.
11	المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية.
15	المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية.
18	المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر.
22	المطلب الأول: الدور التنموي للولاية والبلدية في التنمية المحلية.
26	المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية في الجزائر.
32	المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر.
33	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للرقابة.
33	المبحث الأول: مفهوم الرقابة.
36	المطلب الأول: تعريف الرقابة.
39	المطلب الثاني: أنواع الرقابة.
39	المطلب الثالث: أهمية الرقابة.
42	المبحث الثاني: العملية الرقابية.
42	المطلب الأول: أساليب الرقابة.
45	المطلب الثاني: خطوات العملية الرقابية.
46	المطلب الثالث: خصائص وشروط النظام الرقابي الجيد.

	الفصل الثالث: الرقابة والتنمية بولاية عين الدفلى.
52	المبحث الأول: بطاقة تقنية حول ولاية عين الدفلى.
52	المطلب الأول: التأصيل التاريخي لولاية عين الدفلى.
55	المطلب الثاني: إمكانيات الولاية.
65	المطلب الثالث: أهم الانجازات المحققة على المستوى الولاية.
67	المطلب الرابع: معوقات وعراقيل التنمية المحلية بولاية عين الدفلى.
68	المبحث الثاني: رقابة الممارسة على الولاية.
70	المطلب الأول: أجهزة رقابة على الولاية.
70	المطلب الثاني: المجلس الشعبي الولائي كآلية للرقابة على الولاية.
72	المطلب الثالث: الرقابة على الولاية آلية لتفعيل التنمية المحلية.
76	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الأشكال و الجداول
	الملاحق
	الفهرس
	الملخص

الملخص:

إن الرقابة من العمليات الهامة التي لا يمكن الاستغناء عنها فهي عملية ديناميكية مستمرة ونشاط منظم يهتم بالإشراف والمتابعة وقياس الأداء، وهي دعامة أساسية من دعائم تحقيق التنمية المحلية، فهي تسهر على سلامة تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المحلية والرقابة هي احد أفضل الطرق لتفعيل الوحدات المحلية في سبيل تحقيق التنمية باعتبار الجماعات المحلية بشكل عام والولاية بشكل خاص تسعى الى تحقيق التنمية المحلية، حيث تجعله هدفا من أهدافها -فهي المكلفة قانونيا بأعباء التنمية المحلية.

Abstract

The Supervision of the important processes that can not be dispensed with is a dynamic process of continuous and organized activity concerned with supervision and follow up performance. Measurement, which is a cornerstone of the claim to achieve local development is to ensure the safety of the implementation of programs and project local development. And control is one of the best ways to activate local development as local communities in general and the state in particular seek development. Making it one of its objectives. Which is legally responsible for the burden of local development.